



«التحوط» كلمة السر وراء تسعيرة الذهب الجديدة.. ومحل الصاعغة ترفع شعار «المضاربة في وقت الأزمات»

وخلال السنوات الأخيرة، برز ما يعرف باسم «التحوط» كأحد المبررات الشائعة لرفع الأسعار في عدة قطاعات داخل السوق المحلية، ولم يقتصر الأمر على قطاع الذهب فقط، بل امتد إلى قطاعات أخرى من بينها العقارات والسيارات، حيث يتم استخدام هذا المفهوم لتبرير الزيادات المستمرة في الأسعار. وفي هذا السياق، تبني بعض تجار الذهب نفس النهج، معتبرين أن رفع الأسعار أو تغيير آليات التسعير يأتي كأجراء احترازي لمواجهة التقلبات الاقتصادية، رغم ما يشير ذلك من جدل بين المستهلكين والمراهبين. وعلى الرغم من أن موسم عيد الفطر يعد من الفترات الذهبية لتشغيل المبيعات، إلا أن السوق شهدت تراجعاً حاداً في الإقبال على شراء المشغولات الذهبية، وانخفضت نسبة المبيعات بنحو 70% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وهو ما شكّل صدمة للتجار الذين يربحون على هذا الموسم لتعرض فترات الركود، وكذا التحديات الاقتصادية وارتفاع الأسعار، وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين، كانت بمثابة عوامل ساهمت في تدهور حجم الطلب، مما انعكس سلباً على أداء السوق. وبموازاة ذلك، قال سامح عبد الحكيم عضو شعبة الذهب باتحاد الغرف التجارية، إن سوق المشغولات الذهبية تمر الآن بانخفاض موسميها خلال السنوات الأخيرة، تزامناً مع تراجع واضح في حركة البيع والشراء مقارنة بالمددات الطبيعية. وأوضح عبد الحكيم، أن نسب الانخفاض في الموسم السابقة كانت محدودة بشكل نسبي، حيث لم تتخطَ 20% رغم ارتفاع الأسعار في هذا التوقيت، ولكن الوضع الحالي مختلف تماماً، إذ قدرت نسبة التراجع خلال هذا الموسم إلى ما بين 50% و70%، وهو ما يعكس صعوبة القدرة الشرائية لدى شريحة واسعة من المستهلكين. وتابع عبد الحكيم، أن أسعار الذهب عالمياً لم يعش الطلب المحلي، فعلى الرغم من تناطح وتيرة ارتفاع أسعار الذهب عالمياً خلال موسم عيد الفطر وهو ما كان يُفترض أن يدعم حركة البيع والشراء، فإن السوق المحلية لم تستجِب لهذا المناخ، ووجدت في ذلك إلى حالة الحذر التي تسببت على المستهلكين، حتى تراود المخاوف من عودة موجات التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة، إلى جانب عزوف المستهلكين عن شراء السلع غير الأساسية.



شهدت سوق الذهب المحلية تحولات ملحوظة خلال فترات الاضطراب الاقتصادي التي تمر بها منذ اندلاع الحرب الأمريكية الإيرانية، حيث لم تعد محال الصاعغة مجرد منافذ لبيع المشغولات، بل تحولت لدى بعض التجار إلى وسيلة غير مباشرة للتعاامل مع تقلبات العملات الأجنبية، وفي ظل سباقات سعر الصرف وخروج الاستثمارات قصيرة الأجل، اتجه عدد من كبار التجار إلى استغلال هذه الظروف لتحقيق مكاسب عبر المضاربة على الدولار.



سامح عبد الحكيم:

الحذر يسيطر على المستهلكين مع تزايد المخاوف من عودة التضخم



لطفى المنيب:

حركة بيع المشغولات الذهبية تراجعت بنسبة 65%



ناجي فرج:

ارتفاع الدولار يؤثّر على سوق المعدن النفيس

وخلال السنوات الأخيرة، برز ما يعرف باسم «التحوط» كأحد المبررات الشائعة لرفع الأسعار في عدة قطاعات داخل السوق المحلية، ولم يقتصر الأمر على قطاع الذهب فقط، بل امتد إلى قطاعات أخرى من بينها العقارات والسيارات، حيث يتم استخدام هذا المفهوم لتبرير الزيادات المستمرة في الأسعار. وفي هذا السياق، تبني بعض تجار الذهب نفس النهج، معتبرين أن رفع الأسعار أو تغيير آليات التسعير يأتي كأجراء احترازي لمواجهة التقلبات الاقتصادية، رغم ما يشير ذلك من جدل بين المستهلكين والمراهبين. وعلى الرغم من أن موسم عيد الفطر يعد من الفترات الذهبية لتشغيل المبيعات، إلا أن السوق شهدت تراجعاً حاداً في الإقبال على شراء المشغولات الذهبية، وانخفضت نسبة المبيعات بنحو 70% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وهو ما شكّل صدمة للتجار الذين يربحون على هذا الموسم لتعرض فترات الركود، وكذا التحديات الاقتصادية وارتفاع الأسعار، وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين، كانت بمثابة عوامل ساهمت في تدهور حجم الطلب، مما انعكس سلباً على أداء السوق. وبموازاة ذلك، قال سامح عبد الحكيم عضو شعبة الذهب باتحاد الغرف التجارية، إن سوق المشغولات الذهبية تمر الآن بانخفاض موسميها خلال السنوات الأخيرة، تزامناً مع تراجع واضح في حركة البيع والشراء مقارنة بالمددات الطبيعية. وأوضح عبد الحكيم، أن نسب الانخفاض في الموسم السابقة كانت محدودة بشكل نسبي، حيث لم تتخطَ 20% رغم ارتفاع الأسعار في هذا التوقيت، ولكن الوضع الحالي مختلف تماماً، إذ قدرت نسبة التراجع خلال هذا الموسم إلى ما بين 50% و70%، وهو ما يعكس صعوبة القدرة الشرائية لدى شريحة واسعة من المستهلكين. وتابع عبد الحكيم، أن أسعار الذهب عالمياً لم يعش الطلب المحلي، فعلى الرغم من تناطح وتيرة ارتفاع أسعار الذهب عالمياً خلال موسم عيد الفطر وهو ما كان يُفترض أن يدعم حركة البيع والشراء، فإن السوق المحلية لم تستجِب لهذا المناخ، ووجدت في ذلك إلى حالة الحذر التي تسببت على المستهلكين، حتى تراود المخاوف من عودة موجات التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة، إلى جانب عزوف المستهلكين عن شراء السلع غير الأساسية.

وأشار عبد الحكيم إلى أن كثيرًا من المواطنين أصبحوا يفضلون بشكل كبير تاجيل شراء الذهب، باعتباره من السلع غير الضرورية في الوقت الحالي، والتركيز بدلاً من ذلك على طيبة الاحتياجات الأساسية، في ظل الضغوط الاقتصادية المتزايدة. كما لفت، إلى أن أسعار الذهب داخل مصر مستويات أقل من نظيرتها العالمية منذ بداية شهر مارس، حيث يتاج الجرام بقرابة 250 جنيهًا أقل من السعر العالمي، ويمكن هذا الفرق تراجيح الطلب بشكل ملحوظ، ما دفع التجار إلى خفض الأسعار التحفيز حركة البيع وحجوى كبيرة.

وبدوره، كشف لطفى المنيب نائب رئيس شعبة الذهب باتحاد الغرف التجارية، عن تراجع كبير في حركة بيع المشغولات الذهبية خلال الفترة الحالية، حيث تراجحت نسبة الانخفاض إلى ما بين 70% و75% مقارنة بالمددات المعتادة، في مؤشر واضح على ضعف الطلب داخل السوق المحلية. وأضاف المنيب، أن حالة القلق التي تسببت على المواطنين لعبت دوراً رئيسياً في أوضاع الذهب، خاصة مع التوترات الجيوسياسية العالمية، مثل احتمالات التصعيد المستمر في الولايات المتحدة وإيران، هذه المخاوف انعكست بشكل مباشر على سلوك المستهلك، الذي أصبح أكثر ميلًا للاحتياط بالسيولة النقدية بدلاً من إنفاقها، وباتت هذه التوجه تحسباً لأي زيادات محتملة في أسعار السلع الأساسية أو تقلبات في سعر صرف الدولار، ما دفع الأُسرى إلى إعادة ترتيب أولوياتها المالية والتركيز على الاحتياجات الضرورية.

وتابع، رغم أن أسعار الذهب شهدت بعض التراجع المؤقت خلال الفترات الأخيرة، إلا أنها لا تزال حتى الآن عند مستويات مرتفعة تاريخياً، وهو ما يحثّ من فئدة شريحة كبيرة من المواطنين على الشراء. وأشار المنيب، إلى أن هذا الارتفاع المستمر على أسعار الذهب أثار حذركم كبير استراتيجياً، فمعظم الناس في ظل الضغوط الاقتصادية العالمية ما أصبح يفتقد حالة الركود داخل السوق، ومن أبرز المؤشرات على تراجع القوة الشرائية، هو اتجاه المقيمين على الزواج إلى تقليل كميات الذهب التي يشترونها، فبدلاً من الالتزام بالأنماط التقليدية في شراء النسبة، أصبح الكثيرون يكتفون بقطع أقل وزنًا أو قيمة، بما يتناسب مع ميزانيتهم المحدودة. هذا التحول يعكس تغيراً واضحاً في ثقافة الاستهلاك، حيث لم يعد الذهب بنفس الأهمية التي كان يحتلها سابقاً في مناسبات الزواج.

وأكد على أن المؤشرات الحالية تشير إلى أن سوق الذهب قد يظل تحت ضغط خلال الفترة المقبلة، خاصة إذا استمرت حالة عدم اليقين الاقتصادي عالمياً ومعلياً، ومع استمرار ارتفاع الأسعار وضعف السيولة، قد يحتاج السوق إلى عوامل دعم قوية لاستعادة نشاطه، سواء من خلال تحسين القدرة الشرائية أو استقرار الأوضاع الاقتصادية بشكل عام.

وأشار المنيب، إلى أن هذا الارتفاع المستمر على أسعار الذهب أثار حذركم كبير استراتيجياً، فمعظم الناس في ظل الضغوط الاقتصادية العالمية ما أصبح يفتقد حالة الركود داخل السوق، ومن أبرز المؤشرات على تراجع القوة الشرائية، هو اتجاه المقيمين على الزواج إلى تقليل كميات الذهب التي يشترونها، فبدلاً من الالتزام بالأنماط التقليدية في شراء النسبة، أصبح الكثيرون يكتفون بقطع أقل وزنًا أو قيمة، بما يتناسب مع ميزانيتهم المحدودة. هذا التحول يعكس تغيراً واضحاً في ثقافة الاستهلاك، حيث لم يعد الذهب بنفس الأهمية التي كان يحتلها سابقاً في مناسبات الزواج.

وأكد على أن المؤشرات الحالية تشير إلى أن سوق الذهب قد يظل تحت ضغط خلال الفترة المقبلة، خاصة إذا استمرت حالة عدم اليقين الاقتصادي عالمياً ومعلياً، ومع استمرار ارتفاع الأسعار وضعف السيولة، قد يحتاج السوق إلى عوامل دعم قوية لاستعادة نشاطه، سواء من خلال تحسين القدرة الشرائية أو استقرار الأوضاع الاقتصادية بشكل عام.

وأشار المنيب، إلى أن هذا الارتفاع المستمر على أسعار الذهب أثار حذركم كبير استراتيجياً، فمعظم الناس في ظل الضغوط الاقتصادية العالمية ما أصبح يفتقد حالة الركود داخل السوق، ومن أبرز المؤشرات على تراجع القوة الشرائية، هو اتجاه المقيمين على الزواج إلى تقليل كميات الذهب التي يشترونها، فبدلاً من الالتزام بالأنماط التقليدية في شراء النسبة، أصبح الكثيرون يكتفون بقطع أقل وزنًا أو قيمة، بما يتناسب مع ميزانيتهم المحدودة. هذا التحول يعكس تغيراً واضحاً في ثقافة الاستهلاك، حيث لم يعد الذهب بنفس الأهمية التي كان يحتلها سابقاً في مناسبات الزواج.

الدكتور وائل الخولي نائب رئيس جمعية مستثمري السادس من أكتوبر:

13 قطاعًا صناعيًا تقود النشاط في 6 أكتوبر تنمدها الصناعات الهندسية والغذائية والدوائية

لدينا استثمارات أجنبية متعددة الجنسيات من 6 دول والحوافز الاستثمارية توجه الأنظار نحو الصعيد ▲ الإعفاءات الضريبية تدعم استقرار الشركات في سنواتها الأولى رغم ارتفاع تكلفة التأسيس



تمثل فرصاً كبيرة أيضاً إلى جانب الأسواق الأوروبية والأمريكية التي تصدر إليها بالفعل بعض الشركات المصرية. أما في مدينة السادس من أكتوبر؟ وهل هناك أرقام تقريبية لعدد المصانع الجديدة؟ هناك عدد كبير من المصانع التي ظلت التوسع لكن مشكلة أن المنفعة الصناعية في السادس من أكتوبر لم يعد بها أراضٍ متاحة تقريباً لذلك فإن معظم الاستثمارات الجديدة توجه إلى مدينة أكتوبر الجديدة حيث توجد مناطق صناعية جديدة أما مدينة السادس من أكتوبر القديمة فيها بعض الأماكن التي تم سحبها من المصانع غير الملتزمة. وما تخصصات المصانع التي تطلب التوسع حالياً؟ معظمها في القطاعات الهندسية والغذائية والدوائية كما بدأنا نرى دخول بعض الشركات في مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة.

ما نوع الحوافز المطلوبة لدعم هذه الشركات؟ من أهم أن توفر الدولة دعماً لعمالة المشغولة في المعارض الدولية وكذلك دعماً لتكاليف الشحن لأن هذه التكاليف تكون كبيرة على الشركات الصغيرة والمتوسطة ويمكن أن تقوم جهات مثل هيئة تنمية الصادرات بدعم هذه الأنشطة.

كيف تساعد جمعية مستثمري السادس من أكتوبر في عملية زيادة التسهيلات للخارج؟ نعمل على إقامة شراكات مع الجهات التي تنظم المعارض الدولية كما نوفر للشركات المعلومات الخاصة بمتطلبات التصدير مثل مواصفات الجودة والشهادات المطلوبة ونساعدنا في الحصول عليها من خلال مكتب هيئة المواصفات والجودة داخل الجمعية كما أننا نساعد في إجراء جميع التحاليل المطلوبة للبيانات المطلوب تصديرها في العالم الخارجي.

ما الجديد الذي ستقدمه الجمعية خلال الفترة المقبلة؟ نعمل على إنشاء «الشباك الواحد» لخدمة المستثمرين بحيث يحصل المستثمر على جميع الخدمات والخدمات التي يحتاجها من داخل مكتب الخاص بالجمعية الذي يبلغ 800 متر مربع ويتكامل للمستثمرين جميع ما يستطيع المستثمر إنهاء جميع الإجراءات الخاصة بتأسيس شركته وتشغيلها من مكان واحد.

متى يمكن أن يتم إطلاق هذه الخطة؟ الخطة جاهزة.

أزمة الأراضي والتراخيس تنمدها تحديات التوسع الصناعي في مصر

قريباً ما يمكن أن يكون خلال هذا العام حيث بدأنا بالفعل التواصل مع الجهات المختلفة أبرزها الهيئة العامة للاستثمار واتحاد الصناعات وهي مرحلة مهمة لكي نستطيع لينا في الجمعية بكون داخل المكتب لتسهيل المعاملات المالية للمستثمرين بعد إنهاء الإجراءات.

وما أبرز المبادرات التي تعمل عليها جمعية السادس من أكتوبر لدعم المصانع الصغيرة والمتوسطة ومساعدتهم على التصدير؟ نعمل حالياً على مجموعة من المحاور التي تستهدف تعزيز فرص التصدير لمنتجات مدينة السادس من أكتوبر من بينها إعداد كاتالوج مجمع جميع المنتجات القابلة للتصدير معتمداً على المواصفات الفنية لكل منتج وبيانات التواصل مع الشركات المصنعة بما يسهم في تسهيل التعرف بالمنتجات المصرية في الأسواق الخارجية. وفي إطار نفسه يجري العمل على إطلاق منصة تسويقية خاصة بالجمعية لترويج هذه المنتجات إلى جانب ربط الشركات الأعضاء، التي تمتلك خبرة في فتح الأسواق الخارجية بظهورها من تكلفة الإنتاج الأخرى بما يتيح نقل الخبرات وتقديم الدعم الفني والاستشاري فضلاً عن توفير المعلومات المتعلقة بالشهادات والمواصفات المطلوبة للتصدير وإجراء التحاليل اللازمة للبيانات من خلال المعامل المركزية.

أكد الدكتور وائل الخولي نائب رئيس جمعية مستثمري السادس من أكتوبر أن التصعيد الإقليمي في المنطقة له تأثير كبير على حركة الاستثمارات في المنطقة إذ بدأ بعض المستثمرين في إعادة تقييم خططهم الاستثمارية مشيراً إلى أن المستثمرين بحاجة إلى بيئة مستقرة وأمنة. وفي ظل هذه التحديات كشف في حوار مع عالم المال عن توجه جمعية مستثمري السادس من أكتوبر لإنشاء مركز خدمات متكامل بنظام الشباك الواحد لإنهاء كافة إجراءات المستثمرين داخل مقر الجمعية. وإلى نص الحوار..

كيف ترى تأثير التصعيد الإقليمي الراهن بين إيران وإسرائيل والولايات المتحدة على تطور مناخ الاستثمار في المنطقة؟ بالطبع لهذا التصعيد تأثير كبير جداً على حركة الاستثمارات في المنطقة وبالفعل بدأنا نلاحظ خروج الأموال الساخنة لأن المستثمر عندما يفكر في توجيه استثماراته إلى دولة معينة أو نقلها من دولة إلى أخرى فإنه يوضع في اعتباره عدة عوامل من أهمها مستوى الاستقرار في الدولة نفسها وكذلك في المنطقة المحيطة بها خاصة إذا كان الاستثمار طويل الأجل فالمستثمر خصوصاً في الاستثمارات الصناعية التي تتطلب ضخ مبالغ كبيرة لذلك يحتاج إلى درجة عالية من اليقين بأن استثماراته ستكون في بيئة مستقرة وأمنة.

هل الاحتشم بالفعل أن بعض المستثمرين بدأوا في إعادة تقييم خططهم التوسعية بسبب المخاطر الجيوسياسية؟ بالطبع بدأنا نلاحظ في بعض المناطق ومن بينها بعض الدول العربية خاصة الدول التي تعتمد بشكل كبير على السياحة فهذه الدول تأثرت ببطيعة الإقبال لأن المستثمرين بدأوا يفكرون بتوجهاتهم إلى دول أخرى بعيداً عن المخاطر. ونظراً لتأثير هذه التغيرات، نلاحظ تأثيراً إلى أي مدى يمكن أن تتأثر سلاسل الإمداد وتكلفة الشحن وبالنسبة للمصانع الصناعية؟

هل الاحتشم بالفعل أن بعض المستثمرين بدأوا في إعادة تقييم خططهم التوسعية بسبب المخاطر الجيوسياسية؟ بالطبع بدأنا نلاحظ في بعض المناطق ومن بينها بعض الدول العربية خاصة الدول التي تعتمد بشكل كبير على السياحة فهذه الدول تأثرت ببطيعة الإقبال لأن المستثمرين بدأوا يفكرون بتوجهاتهم إلى دول أخرى بعيداً عن المخاطر. ونظراً لتأثير هذه التغيرات، نلاحظ تأثيراً إلى أي مدى يمكن أن تتأثر سلاسل الإمداد وتكلفة الشحن وبالنسبة للمصانع الصناعية؟

هل الاحتشم بالفعل أن بعض المستثمرين بدأوا في إعادة تقييم خططهم التوسعية بسبب المخاطر الجيوسياسية؟ بالطبع بدأنا نلاحظ في بعض المناطق ومن بينها بعض الدول العربية خاصة الدول التي تعتمد بشكل كبير على السياحة فهذه الدول تأثرت ببطيعة الإقبال لأن المستثمرين بدأوا يفكرون بتوجهاتهم إلى دول أخرى بعيداً عن المخاطر. ونظراً لتأثير هذه التغيرات، نلاحظ تأثيراً إلى أي مدى يمكن أن تتأثر سلاسل الإمداد وتكلفة الشحن وبالنسبة للمصانع الصناعية؟

هل الاحتشم بالفعل أن بعض المستثمرين بدأوا في إعادة تقييم خططهم التوسعية بسبب المخاطر الجيوسياسية؟ بالطبع بدأنا نلاحظ في بعض المناطق ومن بينها بعض الدول العربية خاصة الدول التي تعتمد بشكل كبير على السياحة فهذه الدول تأثرت ببطيعة الإقبال لأن المستثمرين بدأوا يفكرون بتوجهاتهم إلى دول أخرى بعيداً عن المخاطر. ونظراً لتأثير هذه التغيرات، نلاحظ تأثيراً إلى أي مدى يمكن أن تتأثر سلاسل الإمداد وتكلفة الشحن وبالنسبة للمصانع الصناعية؟

هل الاحتشم بالفعل أن بعض المستثمرين بدأوا في إعادة تقييم خططهم التوسعية بسبب المخاطر الجيوسياسية؟ بالطبع بدأنا نلاحظ في بعض المناطق ومن بينها بعض الدول العربية خاصة الدول التي تعتمد بشكل كبير على السياحة فهذه الدول تأثرت ببطيعة الإقبال لأن المستثمرين بدأوا يفكرون بتوجهاتهم إلى دول أخرى بعيداً عن المخاطر. ونظراً لتأثير هذه التغيرات، نلاحظ تأثيراً إلى أي مدى يمكن أن تتأثر سلاسل الإمداد وتكلفة الشحن وبالنسبة للمصانع الصناعية؟

هل الاحتشم بالفعل أن بعض المستثمرين بدأوا في إعادة تقييم خططهم التوسعية بسبب المخاطر الجيوسياسية؟ بالطبع بدأنا نلاحظ في بعض المناطق ومن بينها بعض الدول العربية خاصة الدول التي تعتمد بشكل كبير على السياحة فهذه الدول تأثرت ببطيعة الإقبال لأن المستثمرين بدأوا يفكرون بتوجهاتهم إلى دول أخرى بعيداً عن المخاطر. ونظراً لتأثير هذه التغيرات، نلاحظ تأثيراً إلى أي مدى يمكن أن تتأثر سلاسل الإمداد وتكلفة الشحن وبالنسبة للمصانع الصناعية؟

هل الاحتشم بالفعل أن بعض المستثمرين بدأوا في إعادة تقييم خططهم التوسعية بسبب المخاطر الجيوسياسية؟ بالطبع بدأنا نلاحظ في بعض المناطق ومن بينها بعض الدول العربية خاصة الدول التي تعتمد بشكل كبير على السياحة فهذه الدول تأثرت ببطيعة الإقبال لأن المستثمرين بدأوا يفكرون بتوجهاتهم إلى دول أخرى بعيداً عن المخاطر. ونظراً لتأثير هذه التغيرات، نلاحظ تأثيراً إلى أي مدى يمكن أن تتأثر سلاسل الإمداد وتكلفة الشحن وبالنسبة للمصانع الصناعية؟

هل الاحتشم بالفعل أن بعض المستثمرين بدأوا في إعادة تقييم خططهم التوسعية بسبب المخاطر الجيوسياسية؟ بالطبع بدأنا نلاحظ في بعض المناطق ومن بينها بعض الدول العربية خاصة الدول التي تعتمد بشكل كبير على السياحة فهذه الدول تأثرت ببطيعة الإقبال لأن المستثمرين بدأوا يفكرون بتوجهاتهم إلى دول أخرى بعيداً عن المخاطر. ونظراً لتأثير هذه التغيرات، نلاحظ تأثيراً إلى أي مدى يمكن أن تتأثر سلاسل الإمداد وتكلفة الشحن وبالنسبة للمصانع الصناعية؟

جريدة عالم المال

أسبوعية - اقتصادية - شاملة

تصدر عن مؤسسة «عالم المال» للصحافة والطباعة والنشر «ش.م.م.»

رئيس مجلسي الإدارة والتحرير

أيسر الحامدي

رئيس التحرير

أشرف الحامدي

مشرف عام التحرير

محمد النجار

مساعد رئيس التحرير للمحتوى الرقمي

د. أحمد عبد الفتاح

رئيس التحرير التنفيذي

أشرف الحامدي

مدير التحرير

أسماء عبد الباري - هبة عبدالستار

رشا يوسف - جمال الهواري

على رضوان - شيرين نوار

هيئة التحرير

إيمان خيري - عبد المجيد عبد الله

منار مختار - فريدة صلاح الدين

مي أبو الجند - أحمد رضوان

هبة محسن - آية جمال

محمد سلامة - زياد الحامدي

تصوير: كامل أمين الشعراوي

إسلام أشرف

بوابة عالم المال الإخبارية

مدير تحرير

مي رفاعي

إشراف

مهند الحامدي

إشراف الصفحات المتخصصة

عبلة السيد

الديسك المركزي

غادة نعيم - أحمد عبد العزيز

تصحيح لغوي:

شيماء عبد الرحيم

الإخراج الفني

هيثم السيد

يحيى مجدي

التجهيزات الفنية

أحمد سيد

الإدارة والتحرير

ميادان موسى جلال - المهندسين

ت: ٣٣٧١٨٤١ - ٣٣٠٤٢١١

٣٣٣٥٤٢٦ - ٣٣٣٥٤٢٦

٣٣٣٣٨٥٥

فاكس: ٣٣٣٥٤٦١١

أرقام الاشتراكات

فاكس: ٣٥٧٨٣٧٠٦

ت: ٣٥٨٠٦٤١٨ - ٣٥٨٠٦٤١٩

٣٥٨٠٦٤٢٠

التوزيع والاشتراكات

مؤسسة

إخبار اليوم

ممدوح العراوي

ديابيس فخري همام

هل تصمد القطاعات الصناعية والتجارية المصرية مع استمرار الحرب الأمريكية الإيرانية؟

كشفت عدد من رجال الصناعة والتجارة ومتعاملون بقطاع الاستيراد التصدير تأثير التوترات الإقليمية نتيجة العمليات الأمريكية والإسرائيلية ضد إيران، على القطاعات الصناعية والتجارية المختلفة، مشيرين إلى أن هذه التوترات أدت إلى اضطرابات في حركة الطيران والموانئ، والشحن وسلاسل الإمداد وأثر على تدفق الصادرات المصرية، خصوصاً الحاصلات الزراعية المطازجة المنجحة إلى بعض دول الخليج وإفريقيا وجنوب شرق آسيا. وفي قطاع تجارة تحديداً مع عالم المال..

بدوره يقول المهندس محمد العابدي عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات، إن التوترات في منطقة الشرق الأوسط بالطبع سيكون لها تداعيات وإن لم تظهر في الوقت الحالي ولكن سيكون لها تأثير خلال الفترة المقبلة خاصة إذا استمرت الحرب الأمريكية الإيرانية، مشيراً إلى أن الشركات بدأت بالفعل مراجعة جداول الإنتاج وحفظ التصدير في ضوء الأزمة، مع وضع سيناريوهات بديلة لضمان استمرار العمليات، مشدداً على أهمية المرونة في مواجهة أي تغيرات مفاجئة لضمان الحفاظ على تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق العالمية. وأشار العابدي، إلى أن الشركات الصناعية تحتاج إلى سيناريوهات بديلة لتجنب ضغوط إضافية على هوامش الربح، خصوصاً في ظل ارتفاع أسعار خامات مثل النحاس والألومنيوم، وهو ما يجعل الاجتماع خطوة مهمة لتوحيد استراتيجيات القطاع الصناعي والتصديرى متابعياً أن الأحداث الجيوسياسية والتوترات في الشرق الأوسط تظهر بشكل مباشر في الأسواق المالية قبل الانتقال إلى الاقتصاد الحقيقي، ولقت إلى أن الحكومة مطالبة بالتحرك السريع



غرفة الصناعات الهندسية: إلى سيناريوهات بديلة لتجنب ضغوط إضافية على هوامش الربح

غرفة التجارة التجارية: تعطل الملاحة بالبحر الأحمر أثر على مصارف النقل وتأخر وصول الشحنات

شعبة المصدرين: إمدادات المواد الخام تحت الضغط بسبب تصاعد التوترات في المنطقة

على قطاع الصناعة في مصر سيكون أكبر بكثير مقارنة بحجم التأثير في ظل الحرب الروسية الأوكرانية لدخول المنطقة العربية بشكل أساسي في التصعيد، لافتاً إلى أنه لا يمكن إهماد بحجم التأثير المتوقع خلال الفترة المقبلة نظراً لعدم معرفة مدى التصعيد الذي تشهده الدول الأطراف. وعن تأثير الحرب على الشحن والتجوييلات خاصة في قطاع التصدير والاستيراد يقول أحمد زكي، أمين عام شعبة المصدرين، أن التوترات الإقليمية، خاصة بعد إغلاق مضيق هرمز، أدت إلى ارتفاع ملحوظ وتكلفتها، خاصة تأمين مخاطر الحرب، منصوصاً بزيادة أسعار النقل والشحن، خصوصاً في ظل ارتفاع أسعار النفط، حيث تتم عمليات شحنات وشحنات إماراتية أو عمانية، في ظل العقوبات المفروضة على إيران. وأضاف زكي، أن الصادرات المصرية إلى إيران تتركز بشكل أساسي على المواد الخام، والمنتجات الزراعية، وبعض المواد الخام، بالإضافة إلى المنجيز وكبريتات البوتاسيوم، وأوضح أن هذه السلع تمثل الجزء الأكبر من التبادل التجاري المباشر بين البلدين. وأشار زكي إلى أن مصر تستورد منتجات بترولية معينة، ومتروية، لكن بصورة غير مباشرة، حيث تتم عمليات شحنات وشحنات إماراتية أو عمانية، في ظل العقوبات المفروضة على إيران. ولفت أمين عام شعبة المصدرين إلى أن أكثر السلع المصرية التي قد تشهد تراجعاً في صادراتها إلى إيران هي المواد الخام، والحضبات، والمنتجات الزراعية، إلا أنه رجح أن تكون الأزمة قصيرة الأمد، متوقفاً أن تتجاوز أسبوعين في حال إعادة فتح

الممرات البحرية سريعاً. وتوقع أن الحرب الأمريكية الإيرانية قد تؤثر على سلاسل الإمداد الخاصة بالواد الخام، خاصة إذا تصاعدت التوترات أو تم تشديد القيود المالية، لكن وجود وسطاء إقليمي يخفف من حدة التأثير المباشر. وأكد زكي، أن هناك عدة آليات لمواجهة المخاطر، من أبرزها تدوير الأسواق التصديرية، والتوسع في التصدير لبلدان المتأثرة بالأزمة، واستغلال ارتفاع الطلب المتوقع على السلع الغذائية والزراعية، إلى جانب التحول التاميني وتقليل المخاطر المالية.

وأشار زكي إلى أن مصر تمتلك القدرة على تعويض أي تراجع مؤقت عبر فتح أسواق بديلة، خاصة في ظل التي قد تحدث عن موزين جديد في ظل اضطراب الإمدادات. وعن تداعيات هذه الحرب والتوترات في منطقة الشرق الأوسط على الاقتصاد المصري وخاصة القطاع الصناعي شدد على أن التأثير على الاقتصاد المصري لفته لكنه محدود، مشيراً إلى وجود آليات لإدارة الأزمات الاقتصادية والتعامل السريع مع المتغيرات، بما يمنع تجاوز نسبة تصدير كبيرة، مع إمكانية تحويل الأزمة إلى فرصة لتعزيز الصادرات في أسواق بديلة. وبلغ حجم التبادل التجاري المباشر بين مصر وإيران أكثر من ٢٥ ألف طن من السلع، بقيمة إجمالية بلغت ١٧,٠١٨ مليون دولار، مسجلاً زيادة بنسبة ٦٧% في الوزن و٦٧% في القيمة خلال ٢٠٢٤ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

سامة عبد الله

المهندس أحمد نبيل مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة راك كونستركشن:

استثمارات الشركات العالمية في مصر بمئات الملايين رغم التباطؤ المؤقت

جذب الشركات العالمية رهان رئيسي للنمو والمشروعات الإدارية الكبرى محور تخصصنا

ما أبرز التحديات التي تواجه شركات المقاولات في مصر حالياً؟
أكبر التحديات التي تواجه شركات المقاولات في الوقت الحالي تتمثل في تغيرات سعر الصرف وعدم استقرار أسعار المواد الخام قطاع البناء يعتمد بشكل كبير على مواد يتم تسعيرها وفقاً للأسواق العالمية وبالتالي فإن أي تغير في سعر العملة ينعكس فوراً على تكلفة التنفيذ فعلى سبيل المثال قد يتم تسعير أحد المشروعات وفق تكلفة معينة لكن مع تغير سعر الصرف أو ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الخام ترتفع التكلفة الفعلية للمشروع بشكل كبير.

وكيف تتعامل الشركات مع هذه الزيادات في التكاليف؟

من كثير من الأحيان تحاول الشركات امتصاص جزء من هذه الزيادات من خلال تقليل هامش الربح لكن في بعض الحالات يصعب من الضروري إعادة التفاوض مع الجهات المالكة للمشروعات لتعديل بعض البنود المالية في العقود وذلك لأن بعض المشروعات قد يتم التعاقد عليها قبل سنوات بينما تتغير الأسعار بشكل كبير خلال فترة التنفيذ.

هل اضطرت الشركة إلى تعديل خططها أو إعادة النظر في بعض المشروعات نتيجة هذه التغيرات؟

نعم في بعض الحالات اضطررنا إلى إعادة تقييم بعض المشروعات فهاك بعض شركاتنا قد وافقنا على تنفيذها في السابق لكن بعد التغيرات الكبيرة في أسعار المواد الخام وسعر الصرف أصبح من الصعب تنفيذها بنفس الشروط السابقة وبالتالي تم إيقاف بعض المفاوضات وإعادة التفاوض على بعض العقود حتى تصبح الأسعار مناسبة لطرف السوق الحالية.

نتيجة التغيرات الإيجابية الأخيرة؟

حتى الآن ما زال هناك اهتمام كبير من جانب المستثمرين بالدخول إلى السوق المصرية ورغم ما يقال أحياناً عن وجود تحديات إقليمية أو بيروقراطية فإن المستثمر الذي يبدأ العمل في مصر غالباً ما يسعى إلى توسيع نشاطه بعد ذلك نظراً لحجم الفرص المتاحة في السوق.

ما المشروع أو التوسع الذي تراهن عليه الشركة؟

لكن نقطة تحول في خططها المستقبلية؟ نحن نراهن بشكل أساسي على جذب الشركات متعددة الجنسيات للتوسع أعمالها في السوق المصرية زادت الفرص المتاحة أمام شركات إدارة المشروعات والتشييد مثل شركتنا.

هل هناك تخصصات محددة تراهن عليها الشركة في هذا المجال؟

نركز بشكل خاص على تنفيذ المشروعات عالية المستوى خاصة المشاريع الإدارية للشركات الكبرى حيث نقوم بتنفيذ المشاريع بالكامل بدءاً من الهيكل الأساسي وحتى الأعمال الهندسية والتجهيزات النهائية.

من منظوركم، ما الفرص الاستثمارية الواعدة في مصر خلال المرحلة المقبلة؟

أرى أن الفرصة الأكبر خلال الفترة المقبلة ستكون في قطاع التصنيع والتغيرات الاقتصادية العالمية دفعت كثيراً من الدول والشركات إلى التفكير في توطيق الصناعات وهو ما يفتح المجال أمام الدول التي تمتلك بنية تحتية مناسبة لاستقطاب هذه الاستثمارات.

هل تدرس الشركة الدخول في مجال التصنيع خلال الفترة المقبلة؟

بصفتي رئيس لجنة الصناعة والمؤسسات وأجلس للجنة لدعم رئاسة الجمهورية والمستثمر شركة راك كونستركشن فحين ندرس حالياً ملف التصنيع بشكل خاص خصوصاً في بعض المناطق الصناعية الواعدة مثل مدينة العنبر من رمضان التي تمتلك إمكانات كبيرة لاستقبال استثمارات صناعية جديدة فلهذا تحديد نوعية المشروعات الصناعية التي يمكن للشركة الدخول فيها ما يتوافق مع استراتيجيتنا للنمو ويدعم الاقتصاد الوطني وهو خلق فرص عمل جديدة وتعزيز البنية الصناعية في مصر.

كلمة أخيرة تود توجيهها حول مستقبل الشركة والاقتصاد المصري؟

أتمنى أن تشهد الفترة المقبلة مزيداً من الاستقرار الاقتصادي ليس فقط لشركتنا ولكن لكل الشركات العاملة في السوق وأتمنى أن يكون لشركة راك كونستركشن دوراً أكبر في دعم النشاط الصناعي خلال المرحلة المقبلة ونحن نتمتع من المساهمة في إقامة مشروعات جديدة تترجم من قدرات الاقتصاد المصري وتوفر فرص عمل جديدة.



مع شركات عالمية كبرى.

هل لدى شركة ميرسك خطط جديدة للتوسع في مصر؟

الشركات العالمية العاملة في قطاع الشحن والخدمات اللوجستية عادة ما تتوسع بسرعة عندما تتوفر فرص جديدة في الأسواق ومع تطوير الموانئ المصرية وزيادة قدرتها الاستيعابية فإن ذلك يخلق فرصاً كبيرة لشركات الشحن لتوسيع أنشطتها فكلما ازدهرت القدرة الاستيعابية للموانئ وزاد حجم حركة الحاويات تسمى الشركات إلى زيادة استثماراتها لتوسيع حصتها السوقية وهو ما يفتح المجال لمشروعات جديدة في هذا القطاع.

اعلنتم عن توجه لتوسع خارج مصر. ما الأسواق التي تستهدفها شركة راك كونستركشن؟

أولاً وهل بدأت بالفعل في اتخاذ خطوات للدخول إليها؟ نعم لدينا توجه واضح للتوسع خارج السوق المصرية خاصة في القارة الأفريقية حيث نرى أن هناك فرصاً كبيرة في عدد من الأسواق التي تمتلك الموارد وإمكانات كبيرة لكنها ما زالت بحاجة إلى تطوير في البنية التحتية والقطاعات الصناعية وفي هذا الإطار نعمل حالياً بالتعاون مع جمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة من أجل دراسة الفرص المتاحة في عدد من الدول الأفريقية وتهدف هذه الخطوة إلى التعرف على الأسواق التي تحتاج إلى استثمارات في قطاعات محددة بما يتبع لنا المشاركة في تنفيذ مشروعات أو إقامة شركات استثمارية هناك.

هل هناك دول محددة تركزون عليها في المرحلة الأولى من التوسع داخل أفريقيا؟

نعم هناك عدد من الدول التي ندرس فرص العمل فيها حالياً ومن بينها الكومور وكينيا وخلال الفترة الماضية شاركنا في أحد المؤتمرات الاقتصادية حيث تم تنظيمها لجمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة حيث تم بحث احتياجات عدد من الدول الأفريقية في مجالات مختلفة مثل الزراعة والصناعة والبنية التحتية.

وتقوم الجمعية بدور مهم في مساعدة المستثمرين المصريين على التعرف على الفرص الاستثمارية في القارة الأفريقية كما تسهم في تسهيل التواصل مع الجهات الرسمية من هذه الدول وهو ما يفتح المجال أمام أكبر من الثقة عند اتخاذ قرار الاستثمار.

ما المجالات التي تستهدفها الشركة عند الدخول إلى الأسواق الأفريقية؟

لكن الاتجاه العام خلال المرحلة المقبلة سيكون نحو قطاع التصنيع خاصة أن العالم يشهد حالياً تغيرات كبيرة نتيجة الحروب والأزمات الاقتصادية وبالتالي ما تؤدي هذه الأوضاع إلى زيادة الاهتمام بقطاع الصناعة وإظهاره أحد أهم محركات النمو الاقتصادي لذلك أرى أن المرحلة المقبلة ستكون مرحلة التوسع في التصنيع سواء في الصناعات المرتبطة بالطاقة أو البلاستيك أو الصناعات التحويلية بشكل عام.

هل حددتم حجم الاستثمارات التي قد تنفذها الشركة في الأسواق الخارجية خلال الفترة المقبلة؟

حتى الآن لم يتم تحديد رقم نهائي لأننا ما زلنا في مرحلة دراسة الفرص المتاحة فالمؤتمر الاقتصادي الذي نتناول فرص الاستثمار في أفريقيا انتهى منذ فترة قصيرة ونحن بصدد عقد اجتماعات لبحث الفرص التي يمكن أن تتناسب طبيعة عمل الشركة وبالتالي فإن حجم الاستثمارات سيعتمد في النهاية على نوعية المشروعات التي يمكن الحصول عليها في هذه الأسواق.

هل كانت هناك محاضرات مع شركاء أو مستثمرين في الخارج لتنفيذ مشروعات مشتركة؟

نعم كانت هناك محاضرات مع عدد من المستثمرين المصريين المهتمين في الخارج سواء في الولايات المتحدة

هناك عدة عوامل تمنح مصر ميزة مهمة في هذا المجال أبرزها توافر البنية التحتية والطاقة وهو عنصر أساسي لأي استثمار صناعي ووجود القوى العاملة حيث تتميز مصر بوجود شريحة كبيرة من الشباب القادرين على العمل في مختلف القطاعات الصناعية إضافة إلى انخفاض تكلفة العمالة في مصر أقل مقارنة بعدد من الدول الأخرى في المنطقة والوقوع الجغرافي الذي يمنح مصر قدرة كبيرة على الربط بين الأسواق الإقليمية والدولية، خاصة في ظل تطوير الموانئ وشبكات النقل كل هذه العوامل تجعل مصر مرشحة بقوة لأن تكون بؤسلة الصناعة في المنطقة خلال السنوات المقبلة.

في ظل التغيرات الحالية، كيف يمكن للشركات التعامل مع الأزمات الاقتصادية العالمية؟

إدارة الأزمات أصبحت عنصراً أساسياً في نجاح أي كيان اقتصادي سواء كان دولة أو شركة أو حتى مؤسسة صغيرة فالأزمة قد تؤدي إلى نتائج مختلفة بحسب قدرة الإدارة على التعامل معها فإذا افترضنا أن شركة تمتلك 100 سهم من الفرض أو الموارد فإن الإدارة الجيدة قد تتجه في تحويل هذه الأزمة إلى فرصة فترتد تلك الموارد أو على الأقل تحافظ عليها دون خسائر كبيرة أما الإدارة غير الجيدة فقد تتسبب في خسائر كبيرة وحتى انهيار الكيان بالكامل لذلك فإن الشركات التي تستطيع إدارة الأزمات بكفاءة هي التي تستمر من الاستثمار بل وربما تحقق مكاسب عندما تستقر الأوضاع العالمية من جديد.

نواصل التوسع في مصر ونستهدف إفريقيا رغم التحديات الجيوسياسية

ذكرتم أن بعض الشركات العالمية أوقفت توسعاتها مؤقتاً. هل يمكن أن ينعكس حجم استثمارات هذه الشركات في مصر؟

هناك شركات عالمية كبرى تعمل في السوق المصرية وتضع استثمارات سنوية كبيرة تصرف بمئات الملايين من الدولارات وكانت لدى بعض هذه الشركات خطط توسعية مهمة خلال الفترة الماضية لكن التطورات العالمية الأخيرة دفعت العديد منها إلى إعادة تقييم هذه الخطط مؤقتاً.

ما حجم الاستثمارات التي كانت الشركة تستهدف الوصول إليها خلال العام الجاري قبل التطورات الأخيرة؟

نحن في الواقع نعمل في غرفة طوارئ وبالتالي لا يمكن حالياً تحديد رقم دقيق لأننا ما زلنا في الربع الأول من العام والفترة التي يتم خلالها اعتماد الميزانيات والخطط الاستثمارية للشركات لكن مع اندلاع التوترات والحروب في المنطقة أصبحت كثير من الشركات في حالة ترقب حيث فضلت تأجيل قرارات التوسع حتى تتضح الصورة بشكل أكبر وفي مثل هذه الظروف تميل الشركات إلى التركيز على تأمين احتياجاتها الأساسية بدلاً من التوسع في استثمارات جديدة.

هل يمكن تقدير حجم الخسائر الاقتصادية عالياً إذا استمرت هذه الأوضاع لفترة أطول؟

من الصعب للغاية تقدير حجم الخسائر بشكل دقيق لأن التغيرات الاقتصادية للحروب تمتد إلى قطاعات وأسواق متعددة فعلى سبيل المثال يمكن ملاحظة حجم التأثير على عدد المال حيث شهدت العديد من البورصات في المنطقة تراجعاً في حجم التداولات كما سحبت استثمارات كبيرة من بعض الأسواق خلال الفترة الأخيرة، كما أن بعض البنوك في المنطقة تأثرت بشكل مباشر نتيجة الضغوط على الأنظمة المالية والتقنية وهو ما أدى إلى اضطرابات في بعض الخدمات المصرفية وبالتالي فإن تأثير مثل هذه الأزمات لا يقتصر على قطاع بعينه بل يمتد لتشمل الاقتصاد العالمي بأكمله.

دعنا ننقل إلى أداء الشركة. كيف كان أداء شركة راك كونستركشن خلال السنوات الماضية؟

منذ عام 2023 وحتى الآن حققت الشركة معدلات نمو جيدة حيث تتراوح نسبة النمو السنوي لدينا ما بين 15% و25% تقريباً كما شهدت الشركة نمواً كبيراً بين عامي 2023 و2024 حيث ارتفع حجم الأعمال بنحو 20% وهو ما يعكس نشاط السوق في تلك الفترة وقد ساعد استقرار بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة السابقة على زيادة حجم الأعمال لكن طبيعة الحال فإن التطورات الأخيرة دفعت كثيراً من الشركات إلى إعادة تقييم خططها الاستثمارية.

ما أبرز المشروعات التي نفذتها شركة راك خلال الفترة الأخيرة؟

من أبرز المشروعات التي نفذتها الشركة مشاركتنا كشريك أساسي في توسعات شركة ميرسك في مصر وهي واحدة من أكبر شركات الشحن والخدمات اللوجستية في العالم وقد قامت شركة راك كونستركشن بتنفيذ عدد من المقرات الإدارية الجديدة الخاصة بالشركة في مصر وذلك في وقت قياسي وبمستوى جودة مرتفع وهو ما دفع الشركة إلى توجيه شهادات تقدير لنا عن جودة التنفيذ وسرعة الإنجاز وبعد هذا التعاون من أبرز نماذج الشركات الناجحة التي نفذتها الشركة

كيف تصفون نشاط استثمارات شركة راك كونستركشن في السوق المصرية خلال السنوات الأخيرة؟
عادة ما نعمل في حساب حجم استثماراتنا على متوسط السنوات الثلاث الأخيرة نظراً لأن طبيعة عملنا تعتمد على عقود طويلة الأجل وغالبية مشروعاتنا لا تقل مدتها عن عام كامل لذلك يمكن القول إن استثمارات الشركة على مدى عام كامل لذلك يمكن القول إن استثمارات الشركة على مدى السنوات الأخيرة كانت كبيرة ومستمرة.

ونحن في راك كونستركشن نعمل دائماً وفق توقعات السوق وحجم الاستثمارات المطروحة إذ نتعامل بشكل أساسي مع القطاع الخاص والشركات متعددة الجنسيات ونبدأ على ذلك يرتبط حجم أعمالنا مباشرة بحجم توسعات هذه الشركات في السوق المصرية، ونظل ملتزمين بالبحث عن فرص جديدة للنمو والتوسع بما يتوافق مع ظروف السوق.

وكيف تأثرت خطط التوسع لدى الشركات العالمية بالأحداث والتوترات الإقليمية الأخيرة؟

بطبيعة الحال فإن الشركات متعددة الجنسيات ترتبط ميزانياتها الاستثمارية بحجم الإنفاق العالمي لديها حيث يتم توزيع الميزانية على مختلف الأسواق التي تعمل فيها الشركة لكن مع التوترات والحروب التي يشهدها العالم حالياً أصبحت كثير من الشركات تعيد النظر في خططها التوسعية على سبيل المثال لدينا عملاء من شركات عالمية كبرى في قطاعات متعددة مثل الشحن والسياحة والخدمات وكانت هناك توسعات كبيرة لمخطط تنفيذها خلال العام الحالي إلا أن الظروف الحالية أثرت على قدرة بعض الشركات على اتخاذ قرارات استثمارية جديدة.

هل يمكن توضيح ذلك بمثال عملي من الشركات التي تتعاملون معها؟

شركة Wego إحدى الشركات العالمية الكبرى التي تعد من أكبر الشركات العاملة في مجال خدمات السفر وحجز التذاكر عالمياً كانت لديها توسعات كبيرة مخطط تنفيذها في مصر خلال العام الحالي وكانت العقود المرتبطة بهذه التوسعات بأرقام كبيرة لكن مع التطورات الأخيرة تعرضت الشركة لما يشبه جمود الأشواط مؤقتاً نتيجة تأثر مراكزها الرئيسية في الخارج وهو ما انعكس على قدرتها على اعتماد نفقات جديدة وهذا المثال يوضح كيف يمكن أن تؤثر الأزمات العالمية على خطط التوسع للشركات متعددة الجنسيات في مختلف الأسواق.

في ظل هذه الظروف، كيف تنظرون إلى تأثير ما يعرف باقتصاد الحروب على الاستثمارات العالمية؟

اقتصاد الحروب معروف بطبيعته ففي أوقات الأزمات تتجه الشركات والحكومات إلى الاعتماد على المخزون الاستراتيجي من المواد الأساسية كما يتم التركيز على تأمين احتياجات الطاقة والسلع الرئيسية مثل القمح والسكر والنفط والذخيرة على مثل هذه الظروف في تأجيل الكثير من الأنشطة الاستثمارية التي تصنف ضمن الأنشطة التوسعية أو غير الأساسية وهو ما يؤثر بشكل مباشر على القطاع الخاص في أوقات الحرب يصعب التركيز الأساسي على استقرار الاقتصاد وإدارة الموارد المتاحة بينما تتراجع خطط التوسع والاستثمارات الجديدة مؤقتاً حتى تتضح الرؤية الاقتصادية.

رغم هذه التحديات، كيف ترون قدرة الاقتصاد المصري على جذب الاستثمارات خلال الفترة المقبلة؟

من وجهة نظري فإن الدولة المصرية اتخذت خلال السنوات الماضية خطوات استباقية مهمة للغاية خاصة فيما يتعلق بتطوير البنية التحتية فالدولة استثمرت بشكل كبير في إنشاء الطرق والمخار والموانئ والمطارات إلى جانب تطوير البنية الأساسية اللازمة لدعم قطاع الصناعة وقد كان هناك في السابق تسلاطات كثيرة حول حجم الإنفاق الكبير على هذه المشروعات لكن مع التطورات الإقليمية الأخيرة أصبح واضحاً أن هذه الاستثمارات كانت ضرورية لتجهيز الدولة لاستقبال المزيد من الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية فأي مستثمر عندما يقرر إنشاء مصنع أو مشروع كبير فإن أول سؤال يطرحه يكون هل البنية التحتية والطاقة والمرافق متاحة بما يكفي لتشغيل المشروع بكفاءة وفي هذا الإطار اعتقد أن مصر أصبحت من الدول الجاذبة بشكل كبير لاستقبال الاستثمارات الصناعية خلال المرحلة المقبلة.

وما العوامل التي تمنح مصر ميزة تنافسية في جذب الاستثمارات الصناعية مقارنة بدول أخرى في المنطقة؟

من تشهد أسعار الزيوت في السوق المحلية خلال الفترة الحالية موجة ملحوظة من الارتفاعات، في ظل ضغوط متزايدة قادمة من الأسواق العالمية، مما انعكس بشكل مباشر على تكلفة المنتجات داخل السوق المحلية، وتأتي هذه الزيادات بالتزامن مع اضطرابات في سلاسل الإمداد وارتفاع كبير في تكاليف الشحن، الأمر الذي زاد من الأعباء على المستوردين ودفع الأسعار إلى الجنون.



«التولون» يدفع أسعار الزيوت المحلية إلى مستويات قياسية.. والصويا يرتفع 15%

من دول شرق آسيا مثل ماليزيا وإندونيسيا، مشيراً إلى أن هذه الوردات تواجه حالياً تحديات كبيرة.

وأضاف أن القيود المفروضة وارتفاع النوالين أدباً إلى زيادة التكلفة على المستوردين، وهو ما انعكس في النهاية على أسعار البيع داخل السوق المحلي.

وأشار الشافعي إلى أن أسعار الزيوت والبورصات العالمية شهدت ارتفاعات ملحوظة، حيث زاد سعر زيت الصويا بأكثر من 60 دولاراً للطن ليقترب من 1280 دولاراً.

كما ارتفع سعر زيت دوار الشمس ليسجل في المتوسط نحو 1250 دولاراً للطن، مؤكداً أن هذه الزيادات بدأت بالفعل على التآخيرات على الأسواق المحلية.

وأكد الشافعي أن السوق المحلية بدأ يشهد انعكاساً واضحاً لهذه الزيادات، حيث ارتفعت أسعار الجملة لزيوت الصويا بنسبة تجاوزت 15%، ليصل سعر الطن إلى نحو 28 ألف جنيه.

وأضاف أن سعر زيت الصويا المنزوع بلغ حوالي 69 ألف جنيه للطن، فيما اقتربت الزيوت المكررة من 70 ألف جنيه.

كما أشار إلى ارتفاع سعر زيت دوار الشمس بنحو 7 ألف جنيه للطن ليتجاوز 80 ألف جنيه، في حين ارتفع زيت الأولين بنحو 8000 جنيه للطن ليسجل نحو 18 ألف جنيه.

واختتم الشافعي تصريحاته مؤكداً أن الحل الأمثل لمواجهة هذه التحديات يتمثل في زيادة الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الاستيراد، مضيفاً أن تحقيق التوازن في السوق يتطلب أيضاً تهدئة الأوضاع العالمية، وهو ما قد يسهم في استقرار الأسعار خلال الفترة المقبلة.

زيادة الأخيرة نتيجة مباشرة للتوتر الاقتصادي العالمي

سدمة كبيرة بعد الارتفاع الحاد في تكاليف شحن الزيوت البنائية، والتي تضاعفت بنسبة تقارب 200%.

وأشار إلى أن تكلفة الشحن وصلت حالياً إلى 120 دولاراً للطن، مقارنة بما بين 50 و60 دولاراً قبل تصاعد الأزمة، موضحاً أن هذا الارتفاع جاء نتيجة زيادة الطلب على القلات الزيوت عالمياً، مقابل محدودية المعروض.

وأكد الشافعي أن الزيوت البنائية لم تعد بمعزل عن أسواق الطاقة، حيث أصبحت أحد البدائل المهمة للوقود، ما جعل تكاليف شحنها وتسييرها تتأثر بشكل مباشر بالتوترات في أسواق النفط العالمية، مضيفاً أن هذا الترابط ساهم في زيادة حدة التقلبات السريعة خلال الفترة الأخيرة.

وأوضح الشافعي أن مصر تعتمد بشكل كبير على استيراد زيت الأولين وزيتون التخييل

استمرار حالة عدم الاستقرار بالأسواق خلال الفترة المقبلة

تكاليف الإنتاج والاستيراد بين الشركات، كما توقع المنوي استمرار حالة عدم الاستقرار في أسعار الزيوت على المدى القريب، نتيجة استمرار الضغوط العالمية.

بدوره قال زكريا الشافعي، رئيس شعبة الزيوت بأحد الصناعات، إن الزيادة الأخيرة في أسعار الزيوت جاءت نتيجة مباشرة للتوترات الجيوسياسية التي يشهدها العالم حالياً، خاصة في ظل تداعيات الحرب الإسرائيلية الإيرانية.

وأوضح أن هذه الأحداث أدت إلى ارتفاع ملحوظ في تكاليف النقل والشحن على المستوى العالمي، وهو ما انعكس بدوره على أسعار الزيوت داخل السوق المحلية، حيث شهدت زيادات تتراوح بين 5 و10 جنيهات حسب نوع المنتج.

وأضاف الشافعي أن الأسواق العالمية تعرضت

في ضوء ذلك كشف حازم المنوي، عضو شعبة المواد الغذائية باتحاد الغرف التجارية، أن الزيادة الحالية في أسعار الزيوت ليست نتيجة عامل واحد، بل تأتي نتيجة تداخل مجموعة من المؤثرات العالمية والمحلية، ما أدى إلى تصاعد الضغوط على الأسواق.

وأوضح أن السوق تشهد حالة من التأثير المباشر بالتقلبات الدولية، خاصة مع اضطراب سلاسل الإمداد وارتفاع تكلفة الإنتاج على مستوى العالم، إلى جانب صعود أسعار المواد الخام الأساسية.

أشار المنوي إلى أن الأوضاع الجيوسياسية والاقتصادية العالمية لعبت دوراً رئيسياً في رفع الأسعار، حيث أدت إلى زيادة تكاليف الشحن والنقل بشكل ملحوظ، ما انعكس بدوره على تكلفة المنتجات النهائية.

كما أن بعض الدول المصدرة اتخذت إجراءات لتقييد التصدير أو خفض الكميات المطروحة، وهو ما تسبب في تقليص المعروض عالمياً، وبالتالي زيادة الضغط على الأسعار داخل الأسواق المحلية.

وأكد أن الحكومة تتبنى سياسات مرنة للتعامل مع الأزمة، حيث تعمل على تنويع مصادر الاستيراد لتقليل الاعتماد على سوق بعينه، بالإضافة إلى تعزيز الاحتياطي الاستراتيجي من السلع الأساسية، كما تدعم الدولة التوسع في الإنتاج المحلي، وهو ما يسهم في تقليل التأثير بالتقلبات الخارجية وتحقيق قدر من الاستقرار في الأسواق.

ولفت إلى أن الأسواق شهدت بالفعل زيادات سعرية ملحوظة على مختلف أنواع الزيوت والسمن، سواء في العيوب الصغيرة والكبيرة التي تصل إلى 10 كيلو جرامات، وتراوحت قيمة الزيادة بين 5 و500 جنيهًا، وفقاً لنوع المنتج والعلامة التجارية، ما يعكس اختلاف

أشار المنوي إلى أن الأوضاع الجيوسياسية والاقتصادية العالمية لعبت دوراً رئيسياً في رفع الأسعار، حيث أدت إلى زيادة تكاليف الشحن والنقل بشكل ملحوظ، ما انعكس بدوره على تكلفة المنتجات النهائية.

كما أن بعض الدول المصدرة اتخذت إجراءات لتقييد التصدير أو خفض الكميات المطروحة، وهو ما تسبب في تقليص المعروض عالمياً، وبالتالي زيادة الضغط على الأسعار داخل الأسواق المحلية.

وأكد أن الحكومة تتبنى سياسات مرنة للتعامل مع الأزمة، حيث تعمل على تنويع مصادر الاستيراد لتقليل الاعتماد على سوق بعينه، بالإضافة إلى تعزيز الاحتياطي الاستراتيجي من السلع الأساسية، كما تدعم الدولة التوسع في الإنتاج المحلي، وهو ما يسهم في تقليل التأثير بالتقلبات الخارجية وتحقيق قدر من الاستقرار في الأسواق.

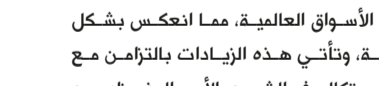
ولفت إلى أن الأسواق شهدت بالفعل زيادات سعرية ملحوظة على مختلف أنواع الزيوت والسمن، سواء في العيوب الصغيرة والكبيرة التي تصل إلى 10 كيلو جرامات، وتراوحت قيمة الزيادة بين 5 و500 جنيهًا، وفقاً لنوع المنتج والعلامة التجارية، ما يعكس اختلاف



زكريا الشافعي



حازم المنوي



تشهد أسعار الزيوت في السوق المحلية خلال الفترة الحالية موجة ملحوظة من الارتفاعات، في ظل ضغوط متزايدة قادمة من الأسواق العالمية، مما انعكس بشكل مباشر على تكلفة المنتجات داخل السوق المحلية، وتأتي هذه الزيادات بالتزامن مع اضطرابات في سلاسل الإمداد وارتفاع كبير في تكاليف الشحن، الأمر الذي زاد من الأعباء على المستوردين ودفع الأسعار إلى الجنون.

www.facebook.com/AlamaLmalNews

غادة نعيم

AlamaLmalNews

AlamaLmalNews

AlamaLmalNews

AlamaLmalNews



إي إف جي هيرميس تنجح في إتمام خدماتها الاستشارية للطرح العام الأولي وإدراج شركة ترولي ببورصة الكويت

أعلنت إي إف جي هيرميس، بنك الاستثمار التابع لمجموعة إي إف جي القابضة والرائد في أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، عن نجاحها في إتمام الخدمات الاستشارية لصفحة الطرح الخاص وإدراج أسهم شركة ترولي للتجارة العامة (ش.م.ك.م) في السوق الأول ببورصة الكويت، وقد قامت إي إف جي هيرميس بدور المنسق الدولي ومروج الإصدار المشترك لهذه الصفقة.

وشهد الطرح قيام المساهمين الحاليين بشركة ترولي عبر بيع ٩٦.٢٥ مليون سهم من أسهمها العادية بمثل حوالي ٢٣٥ من إجمالي رأسمالها المصدر وذلك بزيادة عن النسبة المطلوبة مبدئياً والبالغة ٣٠٪ مدفوعة بقوة إقبال المستثمرين. بناءً على سعر الطرح البالغ ٦١٨ فلساً كويتيًّا للسهم، بلغت القيمة الإجمالية للصفقة نحو ١٩٥ مليون دولار أمريكي، مما يعكس قيمة سوقية للشركة تقدر بحوالي ٥٥٢.٥٨ مليون دولار أمريكي. وقد حظي الطرح بإقبال كبير من المستثمرين المؤسسيين المحليين والدوليين، حيث بلغ معدل تغطية الاكتتاب نحو ١٥٠.٢ مرة من الأسهم المطروحة مبدئياً.

ومن جانبه، صرح كريم جلال، مدير تنفيذي بقطاع الترويج وتغطية الاكتتاب في إي إف جي هيرميس أن الإتمام الناجح لعملية الطرح العام الأولي وإدراج ترولي يعكس الأهمية الاستراتيجية للشركة في تغطية صفقات الاكتتاب والوصول لتقاعدة عريضة من المستثمرين المحليين والإقليميين والدوليين. وأشار جلال إلى أن الشركة تمكنت من تحقيق نتائج استثنائية لعملائها بفضل خبراتها العميقة في هذا القطاع وقدراتها التنفيذية الفعالة. كما أوضح جلال أن هذه الصفقة تؤكد التزام إي إف جي هيرميس تجاه السوق الكويتي، عبر مواصلة البناء على سجلها الحافل من صفقات الطرح العام الأولي الناجحة والمتتالية، وهو ما يرسخ دورها كشريك استراتيجي موثوق للمؤسسات المحلية الراغبة في طرح أسهمها في أسواق المال.

الدكتور محمد عبد الهادي خير أسواق المال:

تعافي البورصة مرهون بثقة المحليين.. والأجانب حذرون تجاه مؤشرات الاقتصاد الكلي



في ظل حالة الترقب التي تسيطر على الأسواق المالية عالمياً، تتابع البورصة المصرية تطورات المفاوضات الاقتصادية والجيوسياسية، لما لها من تأثير مباشر على شهية المستثمرين وحركة السيولة داخل السوق. وبين مخاوف التصعيد وأمال التهذئة، تتلبدن تحركات المستثمرين بين الحذر والترقب، وهو ما يلقى الضوء عليه الدكتور محمد عبد الهادي، خبير أسواق المال، في حوار

هل تنجح محاولات التوصل إلى تهدئة في إعادة الثقة للمستثمرين في البورصة؟

بالتأكيد، أي اتفاقيات أو مؤشرات إيجابية تنعكس بشكل مباشر على نفسية المستثمرين، وتزيد من قابليتهم لضخ استثمارات جديدة في السوق. وقد شهدنا بالفعل تأثيراً إيجابياً للتصريحات الأخيرة، حيث يعيد المستثمرون في أوقات التوتر والحروب إلى الاتجاه نحو الأصول الآمنة مثل الذهب والدولار، والابتعاد نسبياً عن الأسهم باعتبارها أكثر مخاطرة. **والى أي مدى يمكن أن تسهم هذه المفاوضات في تهدئة وتيرة التذبذب داخل السوق؟**

التهذئة سيكون لها أثر كبير في تقليل حدة التذبذبات، خاصة على مستوى القطاعات، وبعد قطاعا الطاقة والبتروكيماويات من أبرز المستفيدين، حيث إن استقرار سلاسل الإمداد يعزز من تقاضية هذه القطاعات وقدراتها التصديرية. وفي المقابل، فإن تراجع أسعار النفط مع التهذئة قد يضغط على أرباح شركات البترول، لكنه يخفض تكلفة الإنتاج على قطاع الصناعة. كذلك، يُعد القطاع المصرفي من أكبر المستفيدين من الاستقرار، حيث يشهد تدفقات سيولة محلية وأجنبية، بينما يتأثر سلباً في حالات التصعيد مع خروج الاستثمارات الأجنبية.

هل يمثل تراجع المؤشرات حالياً «التقاط أنفاس» مؤقت أم بداية لتصحیح أعمق؟

الأسواق عادة لا تتحرك بشكل مستدام إلا مع وضوح الرؤية وصدر قرارات حاسمة، وما نشهده حالياً هو في الأغلب رد فعل سريع ومؤقت تقوده تحركات المضاربين، في ظل استمرار حالة الترقب بين المستثمرين. وإذا استمرت التوترات، فإن ذلك قد يضغط على الاقتصاد الكلي، ويرفع معدلات التضخم، ويؤثر سلباً على شهية الاستثمار.

كيف يتفاعل المستثمر الأجنبي مع تطورات المفاوضات وتأثيرها على تدفقات السيولة؟

في حال حدوث تهدئة، من المتوقع أن تشهد عودة تدريجية للاستثمارات الأجنبية، مع توجه واضح نحو القطاعات الأكثر استقراراً، مثل السلع الاستهلاكية وقطاع الأغذية والمطاحن. وقبل تصاعد التوترات، كانت مؤسسات مالية عالمية مثل «مورجان ستانلي» توصي بزيادة الأوزان النسبية للأسهم المصرية، إلا أن المخاوف من تصاعد نطاق الحرب دفعت المستثمرين الأجانب إلى تقليص مراكزهم مؤقتاً.

هل تدعم نتائج المفاوضات التهذئة المرتقبة عودة الاتجاه الصاعد لمؤشرات البورصة خلال الفترة المقبلة؟

الأمر يعتمد على محورين رئيسيين: فالمستثمر المحلي يعيل إلى التحرك السريع والشراء الاستباقية ترقباً لأي انطباع، بينما يتسم المستثمر الأجنبي بالحذر، حيث ينتظر تقييم تأثير الأوضاع على الاقتصاد الكلي، من حيث معدلات النمو والتضخم، قبل البدء في ضخ استثمارات بشكل تدريجي، مع التركيز على الشركات ذات المراكز المالية القوية.

حوار - جمال الهواري

هل تدعم مفاوضات وقف الحرب الأمريكية الإيرانية سيناريوهات صعود أسواق المال؟



وأشار إلى أن المخاوف المرتبطة بتعديل وزن سهم البنك التجاري الدولي تبدو مبالغاً فيها، لا سيما في ظل هيكل الملكية المتوازن للسهم، وغياب سيطرة مستثمر واحد عليه، إلى جانب طبيعته الاستثمارية القوية وجاذبيته للمؤسسات المحلية والأجنبية، وهو ما يقلل من احتمالات تعرضه لتقلبات حادة نتيجة أي تعديل في وزنه.

وأكد أن السهم يتمتع بأساسيات مالية قوية، وحقق على مدار سنوات عوائد تتفوق العديد من الأوعية الاستثمارية، كما لا يزال يتداول عند مستويات جاذبة مقارنة بنظائره في المنطقة، وهو ما يدعم استقراره حتى في حال خفض وزنه داخل المؤشر.

وشدد على أن إصلاح هيكل المؤشر أصبح ضرورة ملحة، خاصة في ظل سعي الدولة إلى جذب استثمارات أجنبية جديدة، إذ يمثل وجود مؤشر يعكس الأداء الحقيقي للسوق بشكل متوازن أحد أهم عوامل بناء الثقة لدى المستثمرين.

كما أن بقاء المؤشر في وضعه الحالي قد يؤدي إلى تضليل قرارات المستثمرين نتيجة التذبذبات المرتفعة الناتجة عن تأثير سهم واحد، الأمر الذي يضغط من كفاءة التحليل الفني ويحد من قدرة المؤسسات على بناء استراتيجيات استثمارية دقيقة. واختتم سليمان تصريحاته بالتأكيد على أن المرحلة التي تلي التهذئة الجيوسياسية ينبغي أن تشهد تنفيذ إصلاحات هيكلية جريئة داخل سوق المال، وفي مقدمتها تطوير المؤشرات، بما يسهم في خلق سوق أكثر عمقا وشفافية، وقادر على استيعاب التدفقات الاستثمارية المتوقعة خلال الفترة المقبلة.

استجابة تدريجية
في الوقت نفسه يتوقع إسلام لاشين، العضو المنتدب لشركة كيرنل كابيتال لتداول الأوراق المالية، أنه في حالة عقد اتفاق لوقف إطلاق النار، فإن سوق المال سوف تستجيب تدريجياً بشكل إيجابي، إذ تتجه الهدنة أو اتفاق سلام فرصة جيدة للمستثمرين من أجل استعادة الثقة، وزيادة سيولتهم في الأسهم، مما قد يدعم ارتفاع المؤشر، موضحاً أن تحسن مستهدفات البورصة سيكون واضحاً على المدى القصير والمتوسط.

واعتبر لاشين أن الفترة الحالية غير مناسبة للدخول في الأسهم بسبب المخاطر العالمية وعدم وضوح الرؤية الاقتصادية والسياسية، ويفضل الانتظار للملاحظة تحسن الأوضاع قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية. وفي الوقت نفسه، يمكن متابعة القطاعات الأكثر مقاومة للأزمات مثل قطاع البنوك وشركات الأغذية والطاقة، التي عادة ما تستمر في تحقيق أرباح حتى في أوقات الأزمات، بينما القطاعات المتضررة بوضوح هي السياحة والخدمات اللوجستية والعقارات والاستثمارات المرتبطة بالتجارة الخارجية، إذ يؤثر أي تذبذب في الأوضاع عليها بشدة، مما يؤكد على أهمية الحذر والابتعاد عن المخاطرة في المرحلة الحالية.

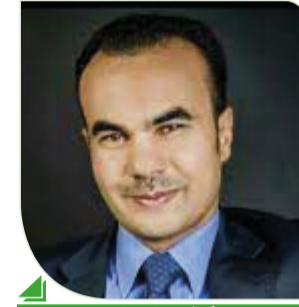
تأثير قوي
بدوره أشار أحمد عبد الفتاح، خبير أسواق المال، إلى أن المستثمر الأجنبي يعيل عادة نحو اتجاه الابتعاد عن الأسواق الناشئة، كما هو الحال في البورصة المصرية منذ اندلاع الحرب، حيث شهدت موجة بيع مكثف من المؤسسات والأفراد الأجانب لتقليل المخاطر، إلى جانب أثر التخارج على سعر العملة المحلية، وتغيرات حادة في أسعار الصرف، ما يؤثر بشكل مباشر على التضخم وتآكل القوة الشرائية وضعف الطلب.

وأضاف أن أكثر القطاعات المتضررة هي القطاع الاستهلاكي والتجزئة والصناعات المعتمدة على الاستيراد والتي لها مكون كبير من إنتاجها من الواردات، ما ينعكس سلباً على النقل والسياحة، بينما تزيد



إيمن الزيات:

التهذئة ستدفع التدفقات النقدية للعودة تدريجياً إلى الأسواق الناشئة



حافظ سليمان:

تطوير البورصة يتطلب إعادة ضبط مؤشر EGX30 بعد انتهاء التوتر



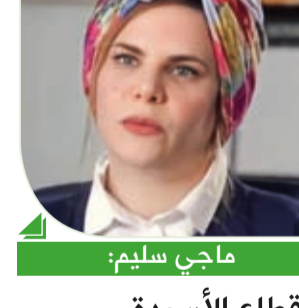
إسلام لاشين:

شركات الأغذية والطاقة من القطاعات الأكثر مقاومة للأزمات



أحمد عبد الفتاح:

انتهاء القتال له تأثير إيجابي سريع على السيولة المحلية



ماجى سليم:

قطاع الأسمدة يشهد أداءً إيجابياً مع ارتفاع سعر البورصة



رامي حجازي:

قطاع الطاقة تضرر من التوتر الجيوسياسي بسبب ارتفاع الأسعار

في ظل تصاعد حدة التوترات الجيوسياسية، تظل المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران لإنهاء الحرب، أحد أبرز المحددات الرئيسية لاتجاهات الأسواق العالمية والناشئة، بما في ذلك البورصة المصرية، حيث باتت هذه التطورات تمثل عاملاً حاسماً في تشكيل قرارات المستثمرين وحركة رؤوس الأموال.

ويؤكد خبير أسواق المال أن أي إشارات نحو التهذئة تنعكس بصورة مباشرة وسريعة على أداء الأسواق، إذ يكفي الإعلان عن وجود مسار تفاوضي، حتى مع استمرار تعليقات العسكرية، لإطلاق موجات من التفاؤل تدفع المؤشرات نحو الارتفاع.

وقد عكست تحركات الأسواق العالمية مؤخرًا هذه الحساسية المفرطة تجاه المستجدات السياسية، حيث سجلت صعودًا ملحوظًا بالتزامن مع تراجع أسعار النفط بأكثر من 10٪، عقب صدور تصريحات تشير إلى بدء مفاوضات، وهو ما يعكس بوضوح مدى ارتباط الأسواق بحالة الاستقرار السياسي وتوقعاته.



دعم للأسواق الناشئة

وفي هذا السياق، أوضح إيمن الزيات، خبير أسواق المال، أن أي تهدئة بين الولايات المتحدة وإيران من شأنها أن تدفع التدفقات النقدية للعودة تدريجياً إلى الأسواق الناشئة، ومن بينها السوق المصرية، وذلك بعد موجات من التخارج شهدت هذه الأسواق مع بداية التوترات. كما تسهم التهذئة في دعم استقرار العملة المحلية وتقليص مستويات المخاطر، وإن كان هذا الأثر لا يظهر بصورة فورية في ظل استمرار حالة التقلب وغياب الرؤية الواضحة بشكل كامل.

وأشار إلى أن انعكاسات التهذئة تختلف من قطاع إلى آخر داخل السوق، موضحاً أن قطاعي الطاقة والبتروكيماويات يتحركان عادة في اتجاه عكسي مع التهذئة، حيث يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى ضغوط على أرباح شركات الطاقة. وفي المقابل، كانت قطاعات البتروكيماويات والأسمدة قد استفادت بشكل واضح خلال فترات التوتر نتيجة ارتفاع الأسعار عالمياً وتراجع العمروض فيود التصدير التي فرضتها بعض الدول، إلا أن عودة الاستقرار تفتح آفاقاً جديدة للأسعار تدريجياً، وعلى الجانب الآخر، تستفيد قطاعات مثل البنوك والعقارات والصناعة من التهذئة، نظراً لانخفاض مستويات المخاطر وتحسن بيئة الاستثمار وتدقيق السيولة.

وأضاف أن التراجع الحالي في السوق يعكس، في جوهره، حالة من الترقب المؤقت، خاصة في ظل التسارع الكبير في وتيرة الأخبار والتطورات، حيث أصبحت الأسواق تتحرك بشكل لحظي استجابة لأي مستجد سياسي، إلا أن الخطر الحقيقي يكمن في حال استمرار الصراع لفترات طويلة، لما قد يترتب عليه من تداعيات سلبية على الاقتصاد العالمي، وارتفاع احتمالات الدخول في موجة ركود.

وفيما يتعلق بسلوك المستثمر الأجنبي، أشار إلى أنه يتبع نمطاً شبيهاً ثابت خلال الأزمات، يبدأ بالخروج من الأسواق الناشئة مع تصاعد التوترات، والتوجه نحو الأصول الأكثر أماناً مثل الذهب والأسواق الكبرى. ومع ظهور مؤشرات على التهدئة، يبدأ تدريجياً في إعادة بناء مراكزه الاستثمارية، خاصة في الأسواق التي تتمتع بفرص نمو قوية وأساسيات اقتصادية داغمة.

وتعتمد وتيرة صعود الأسواق خلال الفترة المقبلة على طبيعة نتائج المفاوضات، حيث إن التوصل إلى اتفاق قوي وشامل قد يدفع الأسواق إلى موجة صعود حادة وسريعة مدفوعة بانخفاض أسعار النفط وتراجع مستويات المخاطر، بينما قد تؤدي التهذئة المؤقتة إلى صعود تدريجي يصاحبه قدر من التقلبات.

وفي ضوء المعطيات الحالية، يظل السيناريو الأقرب هو استمرار الصعود التدريجي مع بقاء التذبذب، لحين انتعاش الرؤية بشكل كامل.

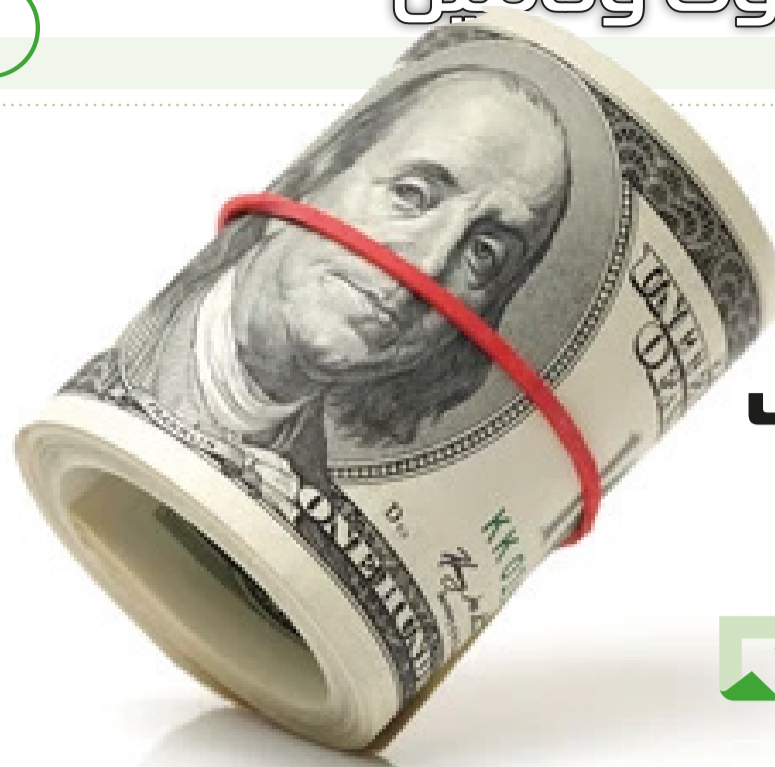
فرصة لإعادة الهيكلة

ومن جانبه، يرى حافظ سليمان، خبير أسواق المال، أن المرحلة المقبلة تمثل فرصة حقيقية لإعادة هيكلة سوق المال المصرية، خاصة مع التوقعات بتحسن الأوضاع عقب انتهاء الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران، وهو ما قد يفتح المجال أمام تنفيذ إصلاحات جوهرية تعزز من كفاءة السوق وتزيد من جاذبيته أمام المستثمرين.

وأوضح أن من بين أبرز المفاصل التي تستوجب التدخل العاجل لإعادة النظر في منهجية احتساب المؤشر الرئيسي EGX30، عبر وضع حد أقصى لا يتجاوز عشرة في المئة لوزن أي سهم داخل المؤشر، بما يضمن تحقيق تمثيل أكثر توازناً وعدالة لحركة السوق. وأضاف أن استمرار هيمنة سهم واحد على المؤشر، وعلى رأسه سهم البنك التجاري الدولي، يؤدي إلى تشوه في قراءة الأداء الحقيقي للبورصة، إذ قد يظهر المؤشر ارتفاعاً مدفوعاً بحركة هذا السهم وحده، في حين تعاني غالبية الأسهم من تراجع، وهو ما يخلق صورة غير دقيقة أمام المستثمرين.

فينش تشيد بالقطاع المصرفي.. البنوك المصرية حصن قوي في مواجهة عواصف الحرب وتقلبات الدولار

أشادت وكالة فينش بقوة القطاع المصرفي المصري في مواجهة تداعيات الحرب في إيران، في ظل المخاطر المرتبطة بتقلبات سعر صرف الدولار، وخروج جزء من رؤوس الأموال الأجنبية.



هشام إبراهيم

استقرار الظروف التمويلية يساعد على دعم النمو

أغسطس 2025، ما يجعل نسب رأس المال أكثر حساسية لانخفاض قيمة الجنيه. ويؤكد الدكتور هشام إبراهيم الخبير المصرفي، أن هناك العديد من العوامل المؤثرة في التوقعات الإيجابية لوكالة فينش عن القطاع المصرفي المصري، لعل أهمها استقرار الاقتصاد، حيث نال الاستقرار في الظروف الاقتصادية والتمويلية سيسهم في دعم النمو، فضلاً عن تراجع التضخم خلال الفترة الماضية حيث أنه من المتوقع أن ينخفض معدل التضخم، مما دفع لجنة السياسة النقدية إلى خفض أسعار الفائدة. وأوضح أن ارتفاع معدلات التضخم خلال الفترة الماضية حيث أنه من المتوقع أن ينخفض معدل التضخم، مما دفع لجنة السياسة النقدية إلى خفض أسعار الفائدة. وأضاف أن ارتفاع معدلات التضخم خلال الفترة الماضية يعود إلى تداعيات الأحداث التي تمر بها المنطقة العربية وبعدها اضطرابات في منطقة البحر الأحمر ورفع أسعار البنزين مما يؤثر على أسعار الطاقة للقطاع الصناعي. وأضاف أن الاقتصاد المصري والقطاع



تامر يوسف

الاحتياطي النقدي يوفر سيولة

دولارية قوية المصرفي مر بالعديد من الازمات المالية خلال السنوات الماضية ولكن قوة المركز المالي وتدعيم المراكز المالية للقطاع المصرفي، ونمو حجم الاحتياطيات لدى القطاع المصرفي، جعل القطاع المصرفي لديه القدرة على التحول للمخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها الاقتصاد المصري. ولفت إلى أن المراكز المالية بالعملة الأجنبية بالبنوك قوية ومضمونة من قبل البنك المركزي مما يعزز من الثقة في قدرة القطاع على مواجهة تداعيات النزاع الحالي. وأشار إلى أن تقارير وكالة التصنيف الائتماني مهمة جداً للمستثمرين، حيث توفر مؤشرات على استقرار الأسواق وقدرتها على جذب الاستثمارات، والتوقعات الإيجابية للتصنيف الائتماني للبنوك قد يفتحان المجال لمزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السوق المصري. وقال تامر يوسف الخبير المصرفي،

وذكر مصرفيون أن تقرير فينش عن القطاع المصرفي يعزز الثقة في القطاع المصرفي وقدرته على التعامل بحرفية مع تداعيات الأحداث الحالية، حيث يتمتع القطاع بمعدلات نمو كبير في الأرباح، ونمو في رؤوس الأموال، ونمو في معدلات الاحتياطيات بعملة الأجنبية، مما يعزز قدرته على مواجهة الصدمات الحالية. وأوضحت الوكالة في تقريرها أن حيازات المستثمرين الأجانب من أدون الخزائن المصرية المقومة بالجنيه ما زالت مرتفعة، إذ بلغت نحو 45 مليار دولار بنهاية سبتمبر 2025، أو ما يقارب 21 مليار دولار عند استبعاد عمليات إعادة الأرباح التي تقوم بها البنوك. وأشارت فينش أن البنوك المصرية تتمتع حالياً باحتياطيات سيولة أقوى بالعملة الأجنبية مقارنة بعام 2022، إذ ارتفع صافي الأصول الأجنبية للقطاع إلى نحو 15.5 مليار دولار بنهاية يناير 2026، ما يعزز قدرة القطاع على استيعاب المزيد من تدفقات المحافظ الاستثمارية الخارجة. كما اعتبرت الوكالة أن اعتماد البنوك على التمويل الأجنبي يظل محدوداً، إذ يقل عن 10% من إجمالي التمويل بنهاية أغسطس 2025، مما يظل معظم هذا التمويل متوسط وطويل الأجل، ما يحد من مخاطر إعادة التمويل في المدى القريب، فضلاً عن أن التمويل الأجنبي كان مغطى بالكامل عبر ودائع لدى بنوك أجنبية. وأوضحت فينش أن محافظ البنوك لدى البنوك المصرية لا تزال ذات درجة ملحوظة من "الدولة"، إذ تمثل نحو 23% من إجمالي قروض القطاع بنهاية

تزامننا مع بداية صرف المرتبات وعطلات عيد الفطر المبارك.. 8.3 مليون عملية سحب من ماكينات الصراف الآلي الخاصة بالبنك الأهلي المصري



نفذ البنك الأهلي المصري أكثر من 8.3 مليون عملية سحب لعملائه بحوالي 36.5 مليار جنيه من خلال ماكينات الصراف الآلي، على مدار تسعة أيام، اعتباراً من 15 مارس 2026، منهم عدد 1.9 مليون معاملة لا تلامسية بقيمة 7 مليارات جنيه، وحرس البنك على تنفيذ كافة ماكينات الصراف الآلي المنتشرة في مختلف أنحاء الجمهورية لتلبية احتياجات المواطنين من كافة عمليات السحب، حيث يتم تنفيذ الماكينات لضمان السرعة والفاعلية في تنفيذ تفتدي بأكثر من مرة في اليوم وخاصة في المناطق التي تتسم بارتفاع كثافة الجمهور وزيادة الاستخدامات مع وجود مراقبة فورية لجودة الماكينات وصيانتها للتأكد من سلامتها.

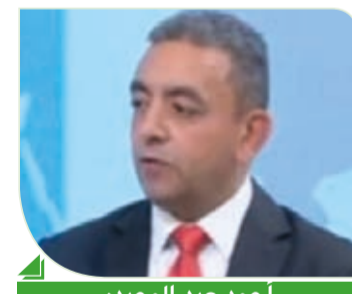


ارتفاع صافي الأصول الأجنبية لـ 634 مليار دولار يدعم السيولة ويحصّن الجنيه



مجدي عبد الفتاح

يساعد البنك المركزي على مواجهة تداعيات التوتّر بالشرق الأوسط



أحمد عبد المجيد

يعزز استقرار سعر الصرف وثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري

توفير غطاء من السيولة، تسهم في دعم الالتزامات المستحقة. وأوضح أن تحسن الإيرادات الأجنبية بدعم بشكل مباشر قيمة الجنيه المصري أمام الدولار والعملات الأخرى، مما يسهم بمزيد من الاستقرار والتحصين للاقتصاد الكلي من الأزمات الخارجية. وفي مواجهة تداعيات الأحداث الخارجية، وأرجع أسباب ارتفاع صافي الأصول الأجنبية، يعود إلى زيادة تدفق النقد الأجنبي، خاصة من الاستثمار الأجنبي غير المباشر في أدون الخزائن المحلية وزيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج، خلال الفترة الماضية وقبل اندلاع الحرب الإيرانية الأمريكية. وقال الدكتور مجدي عبد الفتاح مدير قطاع الاستثمار ببنك الكويت الوطني سابقاً، إن ارتفاع صافي الأصول الأجنبية، لدى البنك المركزي يسهم في دعم قدرة النقدية الأجنبية، مما يدعم استقرار سعر الصرف، ويضيف ثقة المستثمرين، ويغطي الالتزامات الخارجية بالبلاد. وأضاف أن ارتفاع صافي الأصول الأجنبية يعد مؤشراً قوياً على نجاح السياسات النقدية والاستثمارية، ويسهم ذلك في تنوع مصادر النقد الأجنبي للاقتصاد المصري بشكل يسهم في زيادة الأصول الأجنبية للاقتصاد المصري، من خلال تحويلات المصريين بالخارج، والسياحة والتي تتأثر بالأحداث الراهنة. وطالب بضرورة العمل على تعزيز ونمو الأصول الأجنبية، من خلال العمل على جذب المزيد من الاستثمارات من خلال الترويج والتسويق بحيث يتم الحفاظ على معدلات النمو الحالية في الأصول الأجنبية.

كما عزز البنك شبكة فروعه لتصل إلى 55 فرعاً ونحو 120 ماكينة صراف آلي نهاية ديسمبر 2025. وواصل بنك قناة السويس تنفيذ استراتيجيته للنمو الرقمي من خلال تطوير القنوات الرقمية، الاستثمار في تحديث بنيتها التكنولوجية، وأتمتة العمليات، بما يسهم في رفع الكفاءة التشغيلية، وتحسين جودة الخدمات، وتعزيز مستويات الأمان السيبراني، وقد أسهم إطلاق تطبيق الهاتف المحمول لأفراد في خفض الاعتماد على الفروع. كما سجلت مجموعة من الشهادات والمنتجات الائتمانية الجديدة بلغ عددها 9 منتجات متنوعة. كما عزز البنك شبكة فروعه لتصل إلى 55 فرعاً ونحو 120 ماكينة صراف آلي نهاية ديسمبر 2025. وواصل بنك قناة السويس تنفيذ استراتيجيته للنمو الرقمي من خلال تطوير القنوات الرقمية، الاستثمار في تحديث بنيتها التكنولوجية، وأتمتة العمليات، بما يسهم في رفع الكفاءة التشغيلية، وتحسين جودة الخدمات، وتعزيز مستويات الأمان السيبراني، وقد أسهم إطلاق تطبيق الهاتف المحمول لأفراد في خفض الاعتماد على الفروع. كما عزز البنك شبكة فروعه لتصل إلى 55 فرعاً ونحو 120 ماكينة صراف آلي نهاية ديسمبر 2025. وواصل بنك قناة السويس تنفيذ استراتيجيته للنمو الرقمي من خلال تطوير القنوات الرقمية، الاستثمار في تحديث بنيتها التكنولوجية، وأتمتة العمليات، بما يسهم في رفع الكفاءة التشغيلية، وتحسين جودة الخدمات، وتعزيز مستويات الأمان السيبراني، وقد أسهم إطلاق تطبيق الهاتف المحمول لأفراد في خفض الاعتماد على الفروع.

مدعومة بزيادة صافي الدخل من العائد بنسبة 56% عمومية بنك قناة السويس تعتمد نتائج 2025 بـ 6.4 مليار جنيه صافي أرباح ونمو 13%



تامر يوسف

يساعد البنك المركزي على مواجهة تداعيات التوتّر بالشرق الأوسط



محمد الفتح

يساعد البنك المركزي على مواجهة تداعيات التوتّر بالشرق الأوسط



أحمد عبد المجيد

يعزز استقرار سعر الصرف وثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري

التي تقودها المرأة، بالإضافة إلى 25 مليون دولار لتحويل التجارة. حقق قطاع التجزئة المصرفية نمواً خلال عام 2025، حيث ارتفعت مخططة تمويل الأفراد بنسبة 114%، وودائع الأفراد بنسبة 177%، كما ارتفعت قاعدة العملاء بنسبة 23%. كما سجلت مجموعة بطاقات الائتمان نمواً بنسبة 86%، بينما ارتفعت معاملات ماكينات الصراف الآلي بنسبة 31%. وأطلق البنك برنامج Prive ضمن خدمات Affluent & Private Banking لأصحاب الثروات وأصحاب الأعمال، إلى جانب طرح مجموعة من الشهادات والمنتجات التمويلية الجديدة، كما أطلق البنك خلال عام 2025 مجموعة متكاملة من البطاقات الائتمانية الجديدة بلغ عددها 9 منتجات متنوعة. كما عزز البنك شبكة فروعه لتصل إلى 55 فرعاً ونحو 120 ماكينة صراف آلي نهاية ديسمبر 2025. وواصل بنك قناة السويس تنفيذ استراتيجيته للنمو الرقمي من خلال تطوير القنوات الرقمية، الاستثمار في تحديث بنيتها التكنولوجية، وأتمتة العمليات، بما يسهم في رفع الكفاءة التشغيلية، وتحسين جودة الخدمات، وتعزيز مستويات الأمان السيبراني، وقد أسهم إطلاق تطبيق الهاتف المحمول لأفراد في خفض الاعتماد على الفروع.

التي تقودها المرأة، بالإضافة إلى 25 مليون دولار لتحويل التجارة. حقق قطاع التجزئة المصرفية نمواً خلال عام 2025، حيث ارتفعت مخططة تمويل الأفراد بنسبة 114%، وودائع الأفراد بنسبة 177%، كما ارتفعت قاعدة العملاء بنسبة 23%. كما سجلت مجموعة بطاقات الائتمان نمواً بنسبة 86%، بينما ارتفعت معاملات ماكينات الصراف الآلي بنسبة 31%. وأطلق البنك برنامج Prive ضمن خدمات Affluent & Private Banking لأصحاب الثروات وأصحاب الأعمال، إلى جانب طرح مجموعة من الشهادات والمنتجات التمويلية الجديدة، كما أطلق البنك خلال عام 2025 مجموعة متكاملة من البطاقات الائتمانية الجديدة بلغ عددها 9 منتجات متنوعة. كما عزز البنك شبكة فروعه لتصل إلى 55 فرعاً ونحو 120 ماكينة صراف آلي نهاية ديسمبر 2025. وواصل بنك قناة السويس تنفيذ استراتيجيته للنمو الرقمي من خلال تطوير القنوات الرقمية، الاستثمار في تحديث بنيتها التكنولوجية، وأتمتة العمليات، بما يسهم في رفع الكفاءة التشغيلية، وتحسين جودة الخدمات، وتعزيز مستويات الأمان السيبراني، وقد أسهم إطلاق تطبيق الهاتف المحمول لأفراد في خفض الاعتماد على الفروع.

التي تقودها المرأة، بالإضافة إلى 25 مليون دولار لتحويل التجارة. حقق قطاع التجزئة المصرفية نمواً خلال عام 2025، حيث ارتفعت مخططة تمويل الأفراد بنسبة 114%، وودائع الأفراد بنسبة 177%، كما ارتفعت قاعدة العملاء بنسبة 23%. كما سجلت مجموعة بطاقات الائتمان نمواً بنسبة 86%، بينما ارتفعت معاملات ماكينات الصراف الآلي بنسبة 31%. وأطلق البنك برنامج Prive ضمن خدمات Affluent & Private Banking لأصحاب الثروات وأصحاب الأعمال، إلى جانب طرح مجموعة من الشهادات والمنتجات التمويلية الجديدة، كما أطلق البنك خلال عام 2025 مجموعة متكاملة من البطاقات الائتمانية الجديدة بلغ عددها 9 منتجات متنوعة. كما عزز البنك شبكة فروعه لتصل إلى 55 فرعاً ونحو 120 ماكينة صراف آلي نهاية ديسمبر 2025. وواصل بنك قناة السويس تنفيذ استراتيجيته للنمو الرقمي من خلال تطوير القنوات الرقمية، الاستثمار في تحديث بنيتها التكنولوجية، وأتمتة العمليات، بما يسهم في رفع الكفاءة التشغيلية، وتحسين جودة الخدمات، وتعزيز مستويات الأمان السيبراني، وقد أسهم إطلاق تطبيق الهاتف المحمول لأفراد في خفض الاعتماد على الفروع.

خدمة «كاش أوي» من البنك الأهلي المصري.. حل فوري للسحب النقدي خلال إجازات البنوك



الدفع، سواء الصادرة من البنك الأهلي المصري أو من البنوك المحلية الأخرى. خدمة «كاش أوي»، التي تتيح سحب الأموال بسهولة دون الحاجة إلى زيارة الفروع أو مكاتب الصراف الآلي. إحدى الخدمات المصرفية الرقمية التي تركز على العميل، حيث تمكن العميل من سحب النقود عبر مكاتب الصراف الآلي المنتشرة في السوبر ماركت ومحطات الوقود في مختلف أنحاء الجمهورية. وتتميز الخدمة بتأجيلها على مدار 24 ساعة طوال أيام الأسبوع، بما في ذلك العطلات الرسمية، وهو ما يجعلها خياراً مثالياً لتلبية احتياجات العملاء في الأوقات التي تتوفر فيها خدمات الفروع. كما تتيح الخدمة السحب النقدي مجاناً دون فرض أي رسوم إضافية، وذلك لحاملي بطاقات الخصم المباشر والبطاقات مسبقة

في ظل إجازات البنوك الرسمية، يقدم البنك الأهلي المصري حلاً عملياً لعملائه من خلال خدمة «كاش أوي»، التي تتيح سحب الأموال بسهولة دون الحاجة إلى زيارة الفروع أو مكاتب الصراف الآلي. إحدى الخدمات المصرفية الرقمية التي تركز على العميل، حيث تمكن العميل من سحب النقود عبر مكاتب الصراف الآلي المنتشرة في السوبر ماركت ومحطات الوقود في مختلف أنحاء الجمهورية. وتتميز الخدمة بتأجيلها على مدار 24 ساعة طوال أيام الأسبوع، بما في ذلك العطلات الرسمية، وهو ما يجعلها خياراً مثالياً لتلبية احتياجات العملاء في الأوقات التي تتوفر فيها خدمات الفروع. كما تتيح الخدمة السحب النقدي مجاناً دون فرض أي رسوم إضافية، وذلك لحاملي بطاقات الخصم المباشر والبطاقات مسبقة

شهادة القمة الثلاثية ذات العائد الثابت من بنك مصر تتيح 1.5 % نقاط ولاء من قيمتها تستبدل مقدماً



وتُتاح للأفراد الطبيعيين، ويتم احتساب مدة الشهادة اعتباراً من يوم العمل التالي لتاريخ الشراء، ويمكن شراء الشهادات من خلال الإنترنت والموبايل البنكي BM Online، ومكاتب الصراف الآلي الخاصة بالبنك، بالإضافة إلى فروع البنك التي يتجاوز عددها 900 فرع ووحدة مصرفية منتشرة بجميع أنحاء الجمهورية، مع إتاحة إمكانية الاقتراض بضمان الشهادة وإصدار بطاقات ائتمانية بضمانها، فضلاً عن إمكانية الاسترداد بعد مرور 6 أشهر وفقاً للشروط والأحكام المنظمة.

وتتيح بنك مصر عند شراء أو تجديد شهادة «القمة» الثلاثية حصول العملاء على 1.5% من قيمة الشهادة في صورة نقاط ولاء مقدماً تستخدم أو تستبدل بكاش بنك وفقاً للشروط المنظمة لذلك من خلال برنامج المكافآت، بما يتيح لهم الاستفادة من قيمتها من خلال العديد من التجار وذلك اعتباراً من 24 مارس 2026. هذا وتعد شهادة ادخار «القمة» الثلاثية ذات العائد السنوي الثابت 11% بدورية صرف شهرية، من بنك مصر من الأوعية الادخارية المتميزة التي يقدمها البنك. وتبدأ فترات الشهادة من 1000 جنيه

بنك التنمية الصناعية IDB يواصل جهوده لتعزيز الشمول المالي بفعاليات ميدانية بالإسكندرية وبرج العرب



كما شارك البنك في فعاليات نقابة المهندسين بالإسكندرية، في إطار استهداف فئات مختلفة، حيث قام فريق العمل بتقديم مجموعة متنوعة من الحلول والخدمات المصرفية، بالإضافة إلى إتاحة فتح الحسابات وتقديم الاستشارات المالية، بما يعزز من قدرة الأفراد على إدارة مواردهم المالية بكفاءة. وقد شهدت الفعاليات إقبالاً ملحوظاً وتفاعلاً كبيراً من الحضور، في ضوء ما يقدمه البنك من خدمات مصرفية ميسرة ومبتكرة تسهم في تحقيق الشمول المالي.

في إطار التزامه بدعم توجهات الدولة والبنك المركزي المصري نحو تعزيز الشمول المالي، وضمن فعاليات الشمول المالي لشهر مارس، واصل بنك التنمية الصناعية IDB جهوده المكثفة للتوسع في نشر الثقافة المالية والوصول إلى مختلف فئات المجتمع. وفي هذا السياق، تواجد فريق البنك بمحافظة الإسكندرية من خلال عدد من الفعاليات الميدانية التي استهدفت تعزيز الوعي المالي وتشجيع المواطنين على الاستفادة من الخدمات المصرفية، بما يساهم في دمج شرائح جديدة داخل المنظومة المصرفية الرسمية.

وتأتي هذه الجهود في إطار استراتيجية بنك التنمية الصناعية IDB التي تستهدف تعزيز الانتشار الجغرافي، وزيادة قاعدة العملاء، ودعم التحول نحو مجتمع أقل اعتماداً على النقد، بما يتماشى مع توجهات الدولة لتحقيق التنمية المستدامة. ويؤكد البنك استمراره في تنفيذ المزيد من المبادرات والفعاليات التي من شأنها دعم الشمول المالي وتعزيز الوعي المالي لدى مختلف شرائح المجتمع.

وتأتي هذه الجهود في إطار استراتيجية بنك التنمية الصناعية IDB التي تستهدف تعزيز الانتشار الجغرافي، وزيادة قاعدة العملاء، ودعم التحول نحو مجتمع أقل اعتماداً على النقد، بما يتماشى مع توجهات الدولة لتحقيق التنمية المستدامة. ويؤكد البنك استمراره في تنفيذ المزيد من المبادرات والفعاليات التي من شأنها دعم الشمول المالي وتعزيز الوعي المالي لدى مختلف شرائح المجتمع.



تتجه الأنظار إلى اجتماع لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المقرر عقده في الثاني أبريل 2026، وسط حالة من الترقب بشأن مصير أسعار الفائدة في ظل ضغوط تضخمية متجددة وارتفاع أسعار الفائدة وتوترات جيوسياسية متصاعدة، ورغم عودة التضخم إلى الواجهة، رجح مصرفيين أن يميل البنك المركزي إلى تثبيت أسعار الفائدة بدلاً من استئناف خفضها أو اللجوء إلى رفع جديد، باعتبار أن الضغوط الحالية ترتبط في الأساس بصدمات عرض وتكلفة، لا بزيادة في الطلب المحلي، مؤكداً أن «التثبيت» يبدو الخيار الأكثر انزاناً لحين انضاح أثر المتغيرات الأخيرة على السوق.



بعد تحريك الوقود وعودة التضخم..

تثبيت أسعار الفائدة يفرض نفسه على اجتماع البنك المركزي

إلى جانب التداعيات الناتجة عن زيادة أسعار المحروقات والتوترات الجيوسياسية في المنطقة. وأوضح سليمان أن المشهد الاقتصادي الحالي يتسم بدرجة عالية من التعقيد، في ظل تداخل العوامل المحلية مع التطورات الإقليمية والدولية، وهو ما يفسر حالة الانقسام بين بعض المحللين بشأن القرار المنتظر، ما بين من يفضل «رفعاً احترازياً» للفائدة لمواجهة موجة التضخم الجديدة، وبين من يرى أن «التثبيت» يظل الخيار الأكثر توازناً وواقعية في هذه المرحلة. وأضاف أن السيناريو الأرجح من وجهة نظره هو تثبيت أسعار الفائدة عند مستوياتها الحالية البالغة 19% للإيداع و20% للإقراض، لافتاً إلى أن هذا التوجه يستند إلى عدة اعتبارات جوهرية، من مقدمتها أن البنك المركزي يتعامل حالياً بمنهجية تقوم على «انتظار انضاح الأزمة الملاحية» في خطوات إضافية.

والمالية المعقدة التي تجعل من الإبقاء على المستويات الحالية الخيار الأكثر توازناً في المرحلة الراهنة. وأوضح عادل أن هذا السيناريو تدعمه عدة عوامل، في مقدمتها استمرار حالة عدم اليقين على الساحة العالمية، إلى جانب الضغوط التضخمية المرتبطة بتطورات أسعار الطاقة والتجارة الدولية، لافتاً إلى أن صناعات السياسة النقدية باتوا أكثر ميلاً للحذر في اتخاذ القرارات خلال هذه المرحلة الدقيقة. وأضاف أن أحد أهم الأسباب التي تدفع نحو التثبيت تتمثل في طبيعة التضخم الحالي داخل الاقتصاد المصري، مشيراً إلى أن جزءاً كبيراً من الضغوط التضخمية لا يرتبط بزيادة الطلب المحلي، وإنما يعود بالأساس إلى عوامل خارجية، مثل ارتفاع تكاليف الطاقة، واضطرابات سلاسل الإمداد، والتوترات الجيوسياسية في المنطقة، وعلى رأسها أزمة الملاحية في البحر الأحمر.

بدوره قال الدكتور عز الدين حسانين، الخبير المصرفي، إن البنك المركزي المصري قد توجه إلى «فرملة» مسار خفض أسعار الفائدة خلال اجتماعه المرتقب في 2 أبريل 2026، في ظل المتغيرات الاقتصادية المفاجئة التي فرضتها القرارات الأخيرة بتحريك أسعار الوقود، إلى جانب تصاعد الضغوط الجيوسياسية وارتفاع أسعار الطاقة عالمياً. وأوضح حسانين أن الانضاح دخل بالفعل في مرحلة جديدة يمكن وصفها بإدارة الضغوط، بعدما كانت التوقعات تميل في بداية العام إلى استمرار مسار التثبيت النقدي، خاصة بعد خفض الفائدة بنسبة 1% مطلع 2026، ضمن خطة كانت تستهدف خفضاً إجماليًا يتراوح بين 5% و7% على مدار العام.



عز الدين حسانين:

وأشار الخبير المصرفي إلى أن أثر زيادة أسعار الوقود، إلى جانب تداعيات التوترات الإقليمية المتصاعدة، خاصة بين إيران وإسرائيل، لا يظهر بشكل كامل وفوري على مؤشرات الاقتصاد الكلي، وإنما يحتاج عادة إلى فترة تتراوح بين 3 إلى 6 أشهر حتى تظهر انعكاساته الفعلية على مستويات الأسعار، وسلوك الأسواق، وحركة السيولة. وأكد سليمان أن أي تحرك سريع نحو رفع أسعار الفائدة في هذا التوقيت قد يكون بمثابة استعجال غير مبرر، خاصة في ظل انضاح الحجم الحقيقي للصدمة ومدى استمرارها، مؤكداً أن السياسة النقدية الرشيدة لا تُبنى على ردود فعل لحظية، وإنما على قراءة دقيقة للبيانات واتجاهات السوق خلال فترة زمنية كافية. وأضاف أن طبيعة التضخم الحالية تمثل عاملاً حاسماً في ترجيح قرار التثبيت، موضحاً أن ما يشهده الاقتصاد المصري الآن هو في الأساس «تضخم تكلفة»، ناتج عن صدمات العرض وارتفاع أسعار الطاقة عالمياً، وليس «تضخم طلب» تقليدي يمكن كبحه عبر رفع أسعار الفائدة.

وأشار إلى أن تثبيت أسعار الفائدة في ظل هذه المرحلة يمثل في أن الموجة التضخمية الحالية تحمل طابع «الصدمة العابرة»، باعتبارها مرتبطة بقرارات هيكلية داخلية، مثل تحريك أسعار المحروقات، وبموامل خارجية مرتبطة بالتوترات السياسية وارتفاع أسعار الطاقة، وليس نتيجة اختلالات هيكلية مستدامة في جانب الطلب أو السياسة النقدية. واستطرد أن «الصبر النقدي» يبدو الخيار الأكثر حكمة في هذا التوقيت، موضحاً أن التثبيت يمنع البنك المركزي مساحة أكبر لمراقبة تطورات السوق واستيعاب الضغوط الحالية دون الإفراط في رد الفعل، وهو ما يجعله القرار الأقرب للمنطق الاقتصادي في اجتماع أبريل المقبل.

كما أشار عادل إلى أن السبب الثاني وراء ترجيح تثبيت أسعار الفائدة يتعلق بضرورة تجنب فرض ضغوط إضافية على النشاط الاقتصادي، موضحاً أن الاقتصاد المصري من بالفعل بدوره تشديد نقدي قوي في السنوات الماضية، وهو ما رفع تكلفة الاقتراض على الشركات والقطاع الخاص بشكل ملحوظ.

وأضاف أن قرار الحكومة بتحريك أسعار الوقود في 10 مارس 2026، بنسب تراوحت بين 17% و22%، غير المشهد بشكل واضح، وأعاد ترتيب أولويات لجنة السياسة النقدية، مشيراً إلى أن هذا القرار جاء في توقيت حساس، بالتزامن مع قفزة في أسعار النفط العالمية من نحو 62 دولاراً إلى أكثر من 100 دولار للبرميل، وهو ما فرض ضغوطاً إضافية على الموازنة العامة للدولة. وأكد أن الحكومة وجدت نفسها أمام معادلة شديدة التعقيد، موضحاً أن كل زيادة قدرها دولار واحد في سعر برميل خام برنت تحمل الموازنة العامة نحو 5 مليارات جنيه إضافية، كما أن كل ارتفاع مقداره مليار جنيه واحد في سعر الدولار يرفع تكلفة استيراد الوقود بنحو 20 مليار جنيه، وهو ما يضع المالية العامة تحت ضغط مزدوج من ارتفاع أسعار النفط وصدور سعر الصرف.



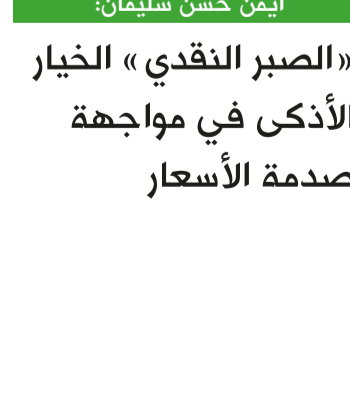
وليد عادل:

وأضاف أن تثبيت أسعار الفائدة في ظل هذه المرحلة يمثل في أن الموجة التضخمية الحالية تحمل طابع «الصدمة العابرة»، باعتبارها مرتبطة بقرارات هيكلية داخلية، مثل تحريك أسعار المحروقات، وبموامل خارجية مرتبطة بالتوترات السياسية وارتفاع أسعار الطاقة، وليس نتيجة اختلالات هيكلية مستدامة في جانب الطلب أو السياسة النقدية. واستطرد أن «الصبر النقدي» يبدو الخيار الأكثر حكمة في هذا التوقيت، موضحاً أن التثبيت يمنع البنك المركزي مساحة أكبر لمراقبة تطورات السوق واستيعاب الضغوط الحالية دون الإفراط في رد الفعل، وهو ما يجعله القرار الأقرب للمنطق الاقتصادي في اجتماع أبريل المقبل.

وأضاف أن تثبيت أسعار الفائدة في ظل هذه المرحلة يمثل في أن الموجة التضخمية الحالية تحمل طابع «الصدمة العابرة»، باعتبارها مرتبطة بقرارات هيكلية داخلية، مثل تحريك أسعار المحروقات، وبموامل خارجية مرتبطة بالتوترات السياسية وارتفاع أسعار الطاقة، وليس نتيجة اختلالات هيكلية مستدامة في جانب الطلب أو السياسة النقدية. واستطرد أن «الصبر النقدي» يبدو الخيار الأكثر حكمة في هذا التوقيت، موضحاً أن التثبيت يمنع البنك المركزي مساحة أكبر لمراقبة تطورات السوق واستيعاب الضغوط الحالية دون الإفراط في رد الفعل، وهو ما يجعله القرار الأقرب للمنطق الاقتصادي في اجتماع أبريل المقبل.

وأضاف أن تثبيت أسعار الفائدة في ظل هذه المرحلة يمثل في أن الموجة التضخمية الحالية تحمل طابع «الصدمة العابرة»، باعتبارها مرتبطة بقرارات هيكلية داخلية، مثل تحريك أسعار المحروقات، وبموامل خارجية مرتبطة بالتوترات السياسية وارتفاع أسعار الطاقة، وليس نتيجة اختلالات هيكلية مستدامة في جانب الطلب أو السياسة النقدية. واستطرد أن «الصبر النقدي» يبدو الخيار الأكثر حكمة في هذا التوقيت، موضحاً أن التثبيت يمنع البنك المركزي مساحة أكبر لمراقبة تطورات السوق واستيعاب الضغوط الحالية دون الإفراط في رد الفعل، وهو ما يجعله القرار الأقرب للمنطق الاقتصادي في اجتماع أبريل المقبل.

وأضاف أن تثبيت أسعار الفائدة في ظل هذه المرحلة يمثل في أن الموجة التضخمية الحالية تحمل طابع «الصدمة العابرة»، باعتبارها مرتبطة بقرارات هيكلية داخلية، مثل تحريك أسعار المحروقات، وبموامل خارجية مرتبطة بالتوترات السياسية وارتفاع أسعار الطاقة، وليس نتيجة اختلالات هيكلية مستدامة في جانب الطلب أو السياسة النقدية. واستطرد أن «الصبر النقدي» يبدو الخيار الأكثر حكمة في هذا التوقيت، موضحاً أن التثبيت يمنع البنك المركزي مساحة أكبر لمراقبة تطورات السوق واستيعاب الضغوط الحالية دون الإفراط في رد الفعل، وهو ما يجعله القرار الأقرب للمنطق الاقتصادي في اجتماع أبريل المقبل.



أيمن حسن سليمان:

وأضاف أن تثبيت أسعار الفائدة في ظل هذه المرحلة يمثل في أن الموجة التضخمية الحالية تحمل طابع «الصدمة العابرة»، باعتبارها مرتبطة بقرارات هيكلية داخلية، مثل تحريك أسعار المحروقات، وبموامل خارجية مرتبطة بالتوترات السياسية وارتفاع أسعار الطاقة، وليس نتيجة اختلالات هيكلية مستدامة في جانب الطلب أو السياسة النقدية. واستطرد أن «الصبر النقدي» يبدو الخيار الأكثر حكمة في هذا التوقيت، موضحاً أن التثبيت يمنع البنك المركزي مساحة أكبر لمراقبة تطورات السوق واستيعاب الضغوط الحالية دون الإفراط في رد الفعل، وهو ما يجعله القرار الأقرب للمنطق الاقتصادي في اجتماع أبريل المقبل.

وأضاف أن تثبيت أسعار الفائدة في ظل هذه المرحلة يمثل في أن الموجة التضخمية الحالية تحمل طابع «الصدمة العابرة»، باعتبارها مرتبطة بقرارات هيكلية داخلية، مثل تحريك أسعار المحروقات، وبموامل خارجية مرتبطة بالتوترات السياسية وارتفاع أسعار الطاقة، وليس نتيجة اختلالات هيكلية مستدامة في جانب الطلب أو السياسة النقدية. واستطرد أن «الصبر النقدي» يبدو الخيار الأكثر حكمة في هذا التوقيت، موضحاً أن التثبيت يمنع البنك المركزي مساحة أكبر لمراقبة تطورات السوق واستيعاب الضغوط الحالية دون الإفراط في رد الفعل، وهو ما يجعله القرار الأقرب للمنطق الاقتصادي في اجتماع أبريل المقبل.

وأضاف أن تثبيت أسعار الفائدة في ظل هذه المرحلة يمثل في أن الموجة التضخمية الحالية تحمل طابع «الصدمة العابرة»، باعتبارها مرتبطة بقرارات هيكلية داخلية، مثل تحريك أسعار المحروقات، وبموامل خارجية مرتبطة بالتوترات السياسية وارتفاع أسعار الطاقة، وليس نتيجة اختلالات هيكلية مستدامة في جانب الطلب أو السياسة النقدية. واستطرد أن «الصبر النقدي» يبدو الخيار الأكثر حكمة في هذا التوقيت، موضحاً أن التثبيت يمنع البنك المركزي مساحة أكبر لمراقبة تطورات السوق واستيعاب الضغوط الحالية دون الإفراط في رد الفعل، وهو ما يجعله القرار الأقرب للمنطق الاقتصادي في اجتماع أبريل المقبل.

وأضاف أن تثبيت أسعار الفائدة في ظل هذه المرحلة يمثل في أن الموجة التضخمية الحالية تحمل طابع «الصدمة العابرة»، باعتبارها مرتبطة بقرارات هيكلية داخلية، مثل تحريك أسعار المحروقات، وبموامل خارجية مرتبطة بالتوترات السياسية وارتفاع أسعار الطاقة، وليس نتيجة اختلالات هيكلية مستدامة في جانب الطلب أو السياسة النقدية. واستطرد أن «الصبر النقدي» يبدو الخيار الأكثر حكمة في هذا التوقيت، موضحاً أن التثبيت يمنع البنك المركزي مساحة أكبر لمراقبة تطورات السوق واستيعاب الضغوط الحالية دون الإفراط في رد الفعل، وهو ما يجعله القرار الأقرب للمنطق الاقتصادي في اجتماع أبريل المقبل.



المهندس رائد الصعوب الأمين العام السابق للاتحاد العربي للأسمدة:

مصر لاعب قوي في السوق العالمية وتمتلك قاعدة إنتاجية وتصديرية قوية

الفلاح يواجه تحديات بسبب الأسعار والسياسات رغم توافر احتياجات السماد
قدرة الصناعة على الصمود مرتبطة بالطاقة واللوجستيات والسعر العالمي

في ظل تصاعد التوترات الإقليمية وتأثيراتها المتسارعة على أسواق الطاقة العالمية، يبرز قطاع الأسمدة كأحد أكثر القطاعات ارتباطًا بتقلبات الغاز والنفط وسلاسل الإمداد الدولية، ولم تعد هذه الصناعة مجرد نشاط إنتاجي تقليدي، بل أصبحت عنصرًا استراتيجيًا في معادلة الأمن الغذائي العالمي، خاصة مع اعتماد الزراعة الحديثة بشكل أساسي على الأسمدة النيتروجينية.



أكد المهندس رائد الصعوب، الأمين العام السابق للاتحاد العربي للأسمدة، على أن الأزمات الكبرى لا تقتصر تداعياتها على تحركات أسعار النفط والغاز فقط، بل تمتد لتصيب سلاسل الغذاء والزراعة والصناعة، فبعض عتبات تعيد تشكيل ملامح الأسواق، موضحة أن قطاع الأسمدة في مصر يقف حاليًا في قلب هذه المعادلة المعقدة، باعتباره قطاعًا تصديريًا مهمًا يمتلك قاعدة إنتاجية قوية، وفي الوقت نفسه يعد من أكثر القطاعات ارتباطًا بعوامل حساسة مثل الطاقة والغاز وحركة الشحن البحري. وأضاف خلال حوار له مع عالم المال، أن فقرة المشهد لا يجب أن تتوقف عند التساؤل التقليدي حول ما إذا كان القطاع سيتأثر من عدمه، بل ينبغي التعمق في طبيعة هذا التأثير ومسارته المحتملة، مشددًا على أن التحدي الحقيقي يكمن في فهم أين تتجمع بؤر المخاطر، وفي المقابل أين تبرز الفرص التي يمكن لمصر استغلالها خلال هذه المرحلة المضطربة من الأسواق العالمية.

في البداية.. كيف ترى موقع مصر في سوق الأسمدة العالمي قبل تأثيرات الأزمة الحالية؟

مصر ليست لاعبًا هامشيًا في سوق الأسمدة، بل تمتلك حضورًا صناعيًا وتصديريًا واضحًا، نحن نتحدث عن صادرات للقطاع الكيماوي والأسمدة تجاوزت ٩.٤ مليار دولار خلال ٢٠٢٥، مع إنتاج سنوي من الأسمدة النيتروجينية يتراوح بين ٨ و ٩ ملايين طن، يتم تصدير ما يقرب من نصفها، هذا يعكس أن مصر دخلت الأزمة وهي في وضع قوي نسبيًا، وليس من موقع الضعف.

هل سيتأثر قطاع الأسمدة في مصر بالحرب الحالية؟



المهندس رائد الصعوب الأمين العام السابق للاتحاد العربي للأسمدة

بالتأكيد سيتأثر، لكن ليس بالشكل المباشر أو البسيط الذي يتخيله البعض، التأثير هنا مزدوج؛ من ناحية هناك ارتفاع في الأسعار العالمية ونقص في الإمدادات يخلق فرصًا تصديرية لمصر، ومن ناحية أخرى هناك ضغوط على تكلفة الإنتاج بسبب الاعتماد على الغاز الطبيعي، خاصة مع اضطراب بعض مصادر الإمداد.

برأيك.. ما نقطة الضعف الأساسية داخل القطاع حاليًا؟

نقطة الضعف الأساسية تتمثل في الغاز الطبيعي، لأنه المكون الرئيسي في إنتاج الأسمدة النيتروجينية، أي اضطراب في الإمدادات أو ارتفاع في التكلفة سينعكس فورًا على المصانع، صحيح أن الدولة تحرك لتأمين احتياجاتها عبر تنويع المصادر، لكن هذا التحرك نفسه يعكس أن هناك تحديًا حقيقيًا قائمًا.

هل هناك مخاوف من توقف الإنتاج أو تعطل المصانع؟

حتى الآن لا توجد مؤشرات على توقف شامل أو شلل في الصناعة، لكن هناك ضغوط واضحة، الدولة تعمل على احتواء الأزمة قبل تفاقمها، خصوصًا فيما يتعلق بتأمين الطاقة، لأن أي خلل في هذا الجانب قد يؤدي إلى تأثيرات أوسع على الإنتاج.

ارتفاع أسعار الغاز والنقل تعرقل صناعة الأسمدة ويهدد الأرباح

كيف تنعكس هذه التطورات على السوق المحلية والفلاح المصري؟

الوضع في السوق المحلية أكثر حساسية، مصر لديها القدرة على تلبية احتياجاتها، وهناك التزام من الشركات بتوريد الحصة المقررة لوزارة الزراعة لكن التحدي الحقيقي ليس في الكميات، بل في التكلفة، إذا استمرت الضغوط على الغاز والنقل وسعر الصرف، فقد يؤثر ذلك على الأسعار أو آليات التوزيع، حتى لو ظلت الكميات متاحة.

النشاط التصديري مستمر رغم ارتفاع تكاليف الشحن عالميا

نعم، هناك فرصة حقيقية في ظل تعطل بعض الإمدادات من مناطق أخرى، يمكن لمصر أن تزيد من حصتها في أسواق قريبة مثل أوروبا وأفريقيا، الموقع الجغرافي والبنية التحتية يمنحها ميزة تنافسية، خاصة إذا استطاعت الحفاظ على استقرار الإنتاج وتدفقات الغاز.

هل النشاط التصديري مستمر رغم التحديات؟

بالفعل، النشاط لم يتوقف هناك منافسات تصديرية مستمرة وتحركات في السوق العالمية، وهو ما يعكس أن القطاع لا يزال يعمل ويبحث عن فرص، رغم الضغوط.

في رأيك.. ما العوامل التي ستحدد مستقبل القطاع خلال الفترة المقبلة؟

العامل الحاسم سيكون استقرار وتكلفة الغاز داخل مصر، إلى جانب كفاءة منظومة النقل والشحن، وحركة الأسعار العالمية هذه العناصر مجتمعة هي التي ستحدد ما إذا كان القطاع سيخرج مستفيدًا أم متأثرًا بشكل أكبر.

أخيرًا.. كيف تلخص المشهد الحالي لقطاع الأسمدة في مصر؟

يمكن القول إن مصر ليست خارج الأزمة، لكنها أيضًا ليست في موقع الضعف الكامل، القطاع يقف في منطقة وسطى؛ لديه القدرة على الاستفادة من ارتفاع الأسعار العالمية، لكنه في الوقت نفسه معرض لضغوط إذا استمرت أزمة الطاقة أو تفاقمت وباتتالي، مستقبل القطاع سيعتمد على قدرة الجلب والصناعة على إدارة هذه المعادلة الدقيقة.

الدكتور خالد جاد المتحدث الرسمي

باسم وزارة الزراعة لـ «عالم المال»:

مصر تواجه أزمات الاستيراد العالمية يأتناج محلي قياسي من محصول القمح

نعمل على توسيع المساحات واعتماد أصناف عالية الإنتاجية ونستهدف توريد 5 ملايين طن | رفع سعر التوريد تحفيزًا للمزارعين ونتوقع إنتاج 9.8 مليون طن هذا الموسم



وسط توترات عالمية متصاعدة أعادت إلى الأذهان هشاشة سلاسل الإمداد الغذائية، وتضاعفت صعوبة استيراد السلع الأساسية نتيجة الصراعات الإقليمية، خصوصًا مع غلبة التحديات في مضيق هرمز وأزمة الشحن العالمي، تكثف مصر على تعزيز إنتاجها المحلي من القمح لتقليل الاعتماد على الواردات وضمان استقرار السوق المحلية، هذه الجهود تأتي في إطار استراتيجية وطنية طموحة لتحقيق الأمن الغذائي في مواجهة الأزمات الدولية، وتأمين منظومة الخبز المدعوم التي تشكل ركيزة أساسية في حياة المواطنين. أكد الدكتور خالد جاد، المتحدث باسم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، أن القمح يظل سلعة استراتيجية لا غنى عنها للأمن الغذائي، وأن زيادة الإنتاج المحلي تعتبر خطوة رئيسية في مواجهة صعوبات الاستيراد وضمان استقرار منظومة الغذاء والخبز المدعوم في مصر، مضيفًا أن الحكومة المصرية تعمل على كل المستويات لتطوير القطاع الزراعي، بما يحقق أقصى استفادة للمزارعين ويعزز الإنتاجية في ظل الموارد المائية المحدودة والتحديات الاقتصادية العالمية.

ما حجم التوريدات المستهدفة لموسم القمح الحالي؟

الوزارة استهدفت هذا الموسم تحقيق توريدات تصل إلى نحو ٥ ملايين طن، مقارنة بحوالي ٣ ملايين طن في الموسم الماضي، وهو من أعلى المعدلات التي تم تحقيقها خلال السنوات الأخيرة.

ما الإجراءات التي اتخذتها وزارة الزراعة لزيادة الإنتاج؟

التقدم في إنتاج القمح جاء نتيجة استراتيجيات متكاملة تضمنت توسيع المساحات المزروعة بالقمح بمقدار نصف مليون فدان، واختيار أصناف جديدة عالية الإنتاجية مقاومة للأمراض، بالإضافة إلى دعم المزارعين بالمستلزمات الزراعية من أسمدة ومبيدات وأدوات الزراعة، ورفع سعر التوريد للاربد إلى ٢٣٥٠ جنيهًا مقارنة بـ ٢٢٠٠ جنيه الموسم الماضي، لتحفيز المزارعين على زيادة الإنتاج.

وكيف تسهم الحكومة في زيادة إنتاجية المزارعين؟

وما الإنجازات التي حققتها مصر في إنتاجية الفدان؟

مصر حققت تقدمًا ملموسًا في إنتاجية الفدان، مما وضعها في مرتبة متقدمة على المستوى العالمي، وهو انعكاس واضح لتجارب السياسات الحكومية في دعم المزارعين وتطبيق استراتيجيات التنمية الزراعية المستدامة، كما طمأن المواطنين بأن الحكومة ملتزمة بضمان استمرارية توريد السلع الأساسية، ما يعزز استقرار الأسواق ويؤكد التزام الدولة ببعاية الأمن الغذائي للمواطنين.

وتواجه مصر تحديات في توريد القمح من الخارج، كيف تتعاملون مع هذا؟

تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل ما زال تحديًا بسبب محدودية الموارد المائية وتزايد عدد السكان، إلا أن التوسع في زراعة الأصناف عالية الإنتاجية، إضافة إلى المشروعات الزراعية الجديدة مثل مشروع جهاز مستقبل مصر وجهاز الخدمة الوطنية، يتوقع أن يقلل الاعتماد على الاستيراد تدريجيًا ويعزز استقرار منظومة الغذاء في البلاد.

وسط توترات عالمية متصاعدة أعادت إلى الأذهان هشاشة سلاسل الإمداد الغذائية، وتضاعفت صعوبة استيراد السلع الأساسية نتيجة الصراعات الإقليمية، خصوصًا مع غلبة التحديات في مضيق هرمز وأزمة الشحن العالمي، تكثف مصر على تعزيز إنتاجها المحلي من القمح لتقليل الاعتماد على الواردات وضمان استقرار السوق المحلية، هذه الجهود تأتي في إطار استراتيجية وطنية طموحة لتحقيق الأمن الغذائي في مواجهة الأزمات الدولية، وتأمين منظومة الخبز المدعوم التي تشكل ركيزة أساسية في حياة المواطنين. أكد الدكتور خالد جاد، المتحدث باسم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، أن القمح يظل سلعة استراتيجية لا غنى عنها للأمن الغذائي، وأن زيادة الإنتاج المحلي تعتبر خطوة رئيسية في مواجهة صعوبات الاستيراد وضمان استقرار منظومة الغذاء والخبز المدعوم في مصر، مضيفًا أن الحكومة المصرية تعمل على كل المستويات لتطوير القطاع الزراعي، بما يحقق أقصى استفادة للمزارعين ويعزز الإنتاجية في ظل الموارد المائية المحدودة والتحديات الاقتصادية العالمية.

هل يمكن أن تحقق مصر مكاسب من هذه الأزمة؟

نعم، هناك فرصة حقيقية في ظل تعطل بعض الإمدادات من مناطق أخرى، يمكن لمصر أن تزيد من حصتها في أسواق قريبة مثل أوروبا وأفريقيا، الموقع الجغرافي والبنية التحتية يمنحها ميزة تنافسية، خاصة إذا استطاعت الحفاظ على استقرار الإنتاج وتدفقات الغاز.

هل النشاط التصديري مستمر رغم التحديات؟

بالفعل، النشاط لم يتوقف هناك منافسات تصديرية مستمرة وتحركات في السوق العالمية، وهو ما يعكس أن القطاع لا يزال يعمل ويبحث عن فرص، رغم الضغوط.

في رأيك.. ما العوامل التي ستحدد مستقبل القطاع خلال الفترة المقبلة؟

العامل الحاسم سيكون استقرار وتكلفة الغاز داخل مصر، إلى جانب كفاءة منظومة النقل والشحن، وحركة الأسعار العالمية هذه العناصر مجتمعة هي التي ستحدد ما إذا كان القطاع سيخرج مستفيدًا أم متأثرًا بشكل أكبر.

ارتفاع أسعار الغاز والنقل تعرقل صناعة الأسمدة ويهدد الأرباح

أخيرًا.. كيف تلخص المشهد الحالي لقطاع الأسمدة في مصر؟

يمكن القول إن مصر ليست خارج الأزمة، لكنها أيضًا ليست في موقع الضعف الكامل، القطاع يقف في منطقة وسطى؛ لديه القدرة على الاستفادة من ارتفاع الأسعار العالمية، لكنه في الوقت نفسه معرض لضغوط إذا استمرت أزمة الطاقة أو تفاقمت وباتتالي، مستقبل القطاع سيعتمد على قدرة الجلب والصناعة على إدارة هذه المعادلة الدقيقة.

ما هي توقعات إنتاج القمح في مصر لموسم ٢٠٢٦/٢٠٢٥؟

توقع أن يصل إنتاج مصر من القمح إلى نحو ٩.٨ مليون طن، بزيادة قدرها ٦.٥٪ عن الموسم السابق، نتيجة توسع المساحات المزروعة إلى ٣.٦ مليون فدان وتحفيز المزارعين بأسعار توريد أعلى.

كيف تنعكس هذه التطورات على السوق المحلية والفلاح المصري؟

الوضع في السوق المحلية أكثر حساسية، مصر لديها القدرة على تلبية احتياجاتها، وهناك التزام من الشركات بتوريد الحصة المقررة لوزارة الزراعة لكن التحدي الحقيقي ليس في الكميات، بل في التكلفة، إذا استمرت الضغوط على الغاز والنقل وسعر الصرف، فقد يؤثر ذلك على الأسعار أو آليات التوزيع، حتى لو ظلت الكميات متاحة.

النشاط التصديري مستمر رغم ارتفاع تكاليف الشحن عالميا

نعم، هناك فرصة حقيقية في ظل تعطل بعض الإمدادات من مناطق أخرى، يمكن لمصر أن تزيد من حصتها في أسواق قريبة مثل أوروبا وأفريقيا، الموقع الجغرافي والبنية التحتية يمنحها ميزة تنافسية، خاصة إذا استطاعت الحفاظ على استقرار الإنتاج وتدفقات الغاز.

هل النشاط التصديري مستمر رغم التحديات؟

بالفعل، النشاط لم يتوقف هناك منافسات تصديرية مستمرة وتحركات في السوق العالمية، وهو ما يعكس أن القطاع لا يزال يعمل ويبحث عن فرص، رغم الضغوط.

في رأيك.. ما العوامل التي ستحدد مستقبل القطاع خلال الفترة المقبلة؟

العامل الحاسم سيكون استقرار وتكلفة الغاز داخل مصر، إلى جانب كفاءة منظومة النقل والشحن، وحركة الأسعار العالمية هذه العناصر مجتمعة هي التي ستحدد ما إذا كان القطاع سيخرج مستفيدًا أم متأثرًا بشكل أكبر.

أخيرًا.. كيف تلخص المشهد الحالي لقطاع الأسمدة في مصر؟

يمكن القول إن مصر ليست خارج الأزمة، لكنها أيضًا ليست في موقع الضعف الكامل، القطاع يقف في منطقة وسطى؛ لديه القدرة على الاستفادة من ارتفاع الأسعار العالمية، لكنه في الوقت نفسه معرض لضغوط إذا استمرت أزمة الطاقة أو تفاقمت وباتتالي، مستقبل القطاع سيعتمد على قدرة الجلب والصناعة على إدارة هذه المعادلة الدقيقة.

اضطراب مضيق هرمز يهدد إمدادات الأسمدة عالميًا.. والخليج يستحوذ على 49% من صادرات اليوريا

جمعية جبال الأعمال: السوق المصرية تتأثر سريعًا باضطرابات الأسمدة عالميًا وارتفاع الأسعار يضغط على تكلفة الإنتاج

ارتفاع تكلفة مدخلات الإنتاج أو من خلال انعكاسات الأسعار العالمية على سياسات التسعير والتصدير محليًا.

ولفت إلى أن المزارعين في مصر سيكونون الأكثر تأثرًا بهذه التغيرات، إذ يؤدي ارتفاع أسعار الأسمدة إلى زيادة تكاليف الزراعة، خاصة للمحاصيل الاستراتيجية، وهو ما قد ينعكس لاحقًا على أسعار السلع الغذائية، ويؤيد من الضغوط التضخمية على المستهلكين. وأشار إلى أن سوق الأسمدة شهد تحولات كبيرة منذ عام ٢٠٢٢، في أعقاب تراجع دور روسيا وبيلاروسيا، اللتين كانتا تمثلان أكثر من ٢٠٪ من إمدادات السوق العالمي، وهو ما دفع الدول المستوردة للبحث عن بدائل، وعزز من مكانة دول الخليج كمورد رئيسي.

وأختتم تحذيراته بالتأكيد على أن استمرار أي اضطرابات في إمدادات الأسمدة قد يؤدي إلى تفاقم أزمة الغذاء، خاصة في الدول المستوردة في القرنين أفريقيا وآسيا، بما يهدد استقرار الأسواق ويضعف من تحديات تحقيق الأمن الغذائي، لا سيما في الدول النامية مثل مصر.



بإغلاق المضيق أو تقييد المرور الملاحي كان كقبلا يدفع أسعار الأسمدة للارتفاع ونسب وصلت إلى ٣٥٪، نتيجة المخاوف من تعطل الإمدادات القادمة من أحد أهم الممرات التجارية عالميًا. وأكد أن تأثير هذه التطورات لا يتوقف عند حدود السوق العالمية، بل يمتد إلى السوق المصري، الذي يتأثر بشكل غير مباشر بالتقلبات الدولية، سواء عبر صادراتها عاملاً حاسماً في استقرار الأسعار العالمية. وأشار إلى أن مضيق هرمز يمثل شريانًا حيويًا لنقل هذه الصادرات، مؤكداً أن أي اضطراب في حركة الملاحة عبره ينعكس بشكل فوري على الأسواق الدولية، سواء من حيث توافر الأسمدة أو مستويات أسعارها.

في وقت تتزايد فيه حساسية الأسواق العالمية لأي توترات جيوسياسية، تبرز الأسمدة النيتروجينية كأحد أكثر السلع الاستراتيجية تأثرًا بحركة التجارة الدولية، خاصة مع تصاعد الاعتماد على منطقة الخليج العربي كمصدر رئيسي للإمدادات، وبينما تبدو سلاسل الإمداد مستقرة ظاهريًا، فإن أي خلل في الممرات الحيوية قد يخلق موجات صدمة في السوق سريعًا، ويدفع الأسعار إلى مستويات غير مسبوقة، وهو ما ينعكس بدوره على تكلفة الإنتاج الزراعي وأسعار الغذاء حول العالم.

وكشف على عبد القادر، نائب رئيس لجنة التصدير بجمعية رجال الأعمال، أن دول الخليج العربي نجحت خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٥ في تصدير أسمدة نيتروجينية بقيمة تقارب ٥٠ مليار دولار، ما يعكس ثقلا المتزايد في تلبية احتياجات السوق العالمي. وأوضح أن هذه الدول باتت تستحوذ على نحو ٤٩٪ من إجمالي صادرات سماد اليوريا عالميًا، وهو ما يضعها في موقع محوري داخل منظومة الإمداد الزراعي، ويجعل استقرار تدفق